المشهد الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948
بعد اتفاقيات اوسلو

دراسة من إعداد

راغدة عسيران

خاص القدس للأنباء

(حزيران 2012)

فهرست

المقدمة	2
التهويد كأرضية لإعلان يهودية الدولة	6
مواجهة دولة الاحتلال: فلسطينيو الـ 48 والنضال السياسي والجماهيري	19
تصورات مستقبلية تنادي بالمواطنة الكاملة وتكرس التجزئة	32
العودة إلى المسار الفلسطيني؟	36
الخلاصة	38

المقدمة

رسمت اتفاقيات أوسلو خارطة جيوسياسية جديدة في فلسطين، حيث تم فصل الجزء المحتل من فلسطين سنة 1948 عن بقية الوطن، كما تم إبعاد، بشكل أو بآخر، عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم ووطنهم وممتلكاتهم، أي بالنسبة للأكثرية الساحقة منهم العودة إلى الأراضي المحتلة عام 1948. اعتبرت السلطة الفلسطينية المنبثقة عن هذه الاتفاقيات أن هذا الجزء من الأرض لم يعد ضمن خارطة الوطن المحتل، وأن على فلسطينيي الداخل أو 48 أن يناضلوا من جانبهم لنيل حقوقهم الكاملة في الدولة الصهيونية.

شكّل التخلي الفلسطيني الرسمي عن الأراضي المحتلة عام 1948 نقطة تحوّل في السياسات المتبعة وطموحات الأطراف المتصارعة، أهمها الدولة الصهيونية من جهة، والحركة الوطنية في الداخل (الأراضي المحتلة عام 1948) من جهة ثانية.

اعتبرت الدولة الصهيونية أنه حان الوقت، بعد الإعتراف الرسمي الفلسطيني بوجودها على هذه الأراضي المحتلة، وفي ظل ميزان قوى عالمي يخدم مصالحها ومصالح القوى الاستكبارية، لترسيخ مفهوم "الدولة اليهودية والديموقراطية" على الأرض من ناحية، وفي "المجتمع الدولي" من ناحية أخرى، وخاصة لدى دول المنطقة، العربية والإسلامية، وشعوبها، والسعي إلى تطبيع العلاقات معها من هذا المنطلق.

لذلك، سعت دولة الاحتلال إلى ترسيخ مفهوم الدولة "اليهودية والديموقراطية" على أرض الواقع باتخاذ عدة إجراءات:

أولاً: استكمال المشروع الصهيوني الاستيطاني في المناطق التي ما زالت تعيش فيها مجموعات سكنية عربية واضحة، كالجليل والنقب ومنطقة المثلث، وتدمير أو الاستيلاء على الأحياء العربية في المدن "المختلطة" لتهويدها. تمحورت الخطة الصهيونية في المناطق العربية حول: مواصلة الاستيطان البشري وتوسيع مناطق نفوذ المستوطنات اليهودية الموجودة، وذلك بحجة التنظيم والتطوير. وإن كانت عملية مصادرة الأراضي العربية أقل زخماً من الحقبات الماضية، وذلك بسبب أن موجة مصادرة الأراضي في السنوات التي تلت النكبة قضت على معظمها، إلا أن عمليات مصادرة الأراضي هذه استمرت في بعض المناطق (النقب خاصة)؛ وركزت الخطة التهويدية على تهويد الأراضي المصادرة، أي استعمالها لبناء المستوطنات أو لضمها لمستوطنات قائمة. وقامت دولة الاحتلال بتقليص مساحة مناطق نفوذ البلدات العربية عن طريق إقامة مشاريع "للمصلحة العامة"، كالطرقات وخطوط السكك

الحديدية والمحميات الطبيعية، الخ.. لقد دفع فك الارتباط مع غزة عام 2005 بخطة تهويد الجليل والنقب إلى الأمام، من خلال المطالبة بالدعم العالمي - وخاصة الأميركي - لتلك الخطة، بحجة أنها تواصل مسار "السلام" في المنطقة.

ثانياً: سنّ قوانين تؤكد على "يهودية الدولة"، موجهة بشكل أساسي ضد الاعتراف بحقوق "الأقلية" الفلسطينية في الدولة. سعت دولة الاحتلال إلى "أسرلة" فلسطينيي 48، أي جعلهم أفراداً عرباً يعيشون في دولة يهودية دون حقوق جماعية. وتعتبر الدولة وجودهم في بلدهم منة منها؛ لذلك يتوجب عليهم، وفقاً لهذا المفهوم الصهيوني، الولاء للدولة اليهودية والاعتراف بها بهذه الصفات، وليس كدولة "لجميع مواطنيها".

ثالثاً: طرح فصل المثلث، أو جزء منه، عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وضمه إلى الضفة الغربية، تحت سيطرة السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو. ورغم معارضة بعض الأطراف الصهيونية على هذا الطرح من جهة، ومعارضة فلسطينيي الداخل له من جهة أخرى، بسبب أن هذا المشروع يأتي كجزء من تسوية لصالح الكيان الاستيطاني وليس كخيار فلسطيني[1]، إلا أنه تطلق بين الحين والآخر أصوات تطالب بتنفيذ "تبادل الأراضي"، أي ضم جزء من المثلث إلى أراضي السلطة الفلسطينية مقابل ضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى الكيان. يهدف هذا المشروع إلى تقليص عدد الفلسطينيين في دولة الاحتلال؛ إذ يشكل فلسطينيو المثلث 25% من مجموع الفلسطينيين الذين يعتبرون "مواطنون" في الدولة. الهاجس الديموغرافي واضح في المشروع، وإن لم يكن هو الهاجس الوحيد.

في المقابل، اعتبر فلسطينيو الداخل، بعد الاتفاقيات التي رسخت انفصالهم عن الحركة الوطنية الفلسيطينة بعد إعلان دولة فلسطين عام 1988 أو برنامج النقاط العشر عام 1974، أنه تم تهميشهم بطريقة مزدوجة؛ "أي تهميشهم على مستوى المجتمع الفلسطيني على غرار التهميش الذي كان من نصيبهم على مستوى المجتمع الإسرائيلي"[2]؛ ذلك لأن منظمة التحرير، التي من المفترض أن تمثل كل الشعب الفلسطيني، قد تخلت عنهم، وبات عليهم إيجاد طرق جديدة لإثبات هويتهم ونيل حقوقهم، ليس كأفراد، بل كمجوعة تعتبر نفسها جزءاً من الشعب الفلسطيني تمثل، مع اللاجئين، أصل القضية.

لم يدم المسار الذي حددته اتفاقيات أوسلو لفلسطينيي الداخل طويلا، وخاصة بعد تحرير جنوب لبنان بفعل المقاومة، الذي ساعد على اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول / سبتمبر

[1] مهند مصطفى، "مشاريع التبادل السكاني والدولة اليهودية" في "الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت 2011.

[2] انطوان شلحت، "عرب 1948: تهميش مزدوج" 2010

2000، وفتح أفقاً جديداً للعمل السياسي والجهادي في فلسطين ضد الاحتلال. وكانت هبّة الأقصى في الداخل المحتل عام 1948، في تشرين الأول / أكتوبر 2000، تتويجاً لتراكم نضالات جماهيرية من ناحية، وتعبيراً عن رفض فلسطينيي 48 للخارطة الجيوسياسية التي قبلت بها السلطة الفلسطينية والتي استبعدتهم عن الحراك الفلسطيني العام، من ناحية أخرى. وفي إطار استمرار المخطط الصهيوني الرامي إلى تهويد الأرض والسكان في فلسطين، شكلت هبّة الأقصى منعطفاً جديداً للتصدي للاحتلال؛ وبدأت معركة شرسة بين الجماهير الفلسطينية في الداخل والدولة الصهيونية، استخدمت فيها الدولة المحتلة أدواتها التشريعية والأمنية والإعلامية والجماهيرية ضد الوعي المتزايد لدى فلسطينيي 48 الذين أثبتوا لسلطات الاحتلال أولاً، وللسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأكمله وكذلك للأمة العربية والإسلامية، أنهم لن يكتفوا من الآن فصاعداً بمكانة ملحق هامشي في أية تسوية في المنطقة، بل إنهم في صميم القضية الفلسطينية. تشير الوثيقة الأوروبية المسربة أخيراً حول وضع فلسطينيي الـ 48 إلى أهمية الأخذ بعين الاعتبار وضعهم وحقوقهم في أية تسوية مستقبلية[3]. لأول مرة منذ قيام هذا الكيان الاستيطاني، تجرأ الموظفون الأوروبيون، المعدّون لهذه الوثيقة، على التطرق إلى ما تعتبره دولة الاحتلال "شأناً داخلياً"، وهو ما لم تفعله السلطة الفلسطينية ولا منظمة التحرير في موضوع أسرى الداخل، على سبيل المثال.

شكلت انتخابات الكنيست، عام 2009، منعطفاً آخر في المسار النضالي داخل فلسطين المحتلة عام 1948 من جهة تصاعد الهجمة الصهيونية على فلسطينيي 48 إلى حد نعتها بالهجمة الفاشية، حتى من قبل الأقلية الصهيونية الليبرالية، والتراجع النسبي في حركة التصدي للاحتلال أمام هذا المد العنصري والفاشي لحكومة نتنياهو، التي تجلت باستهداف خاص للوجود الفلسطيني في داخل الأراضي المحتلة عام 1948، إلى حد الحديث العلني عن طردهم من البلاد. إضافة إلى استمرار خطط التهويد في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في الداخل وفي القدس بشكل خاص، بعد أن أصبح مصير فلسطينيي 48 مرتبطاً بشكل وثيق بما سيحل بالمناطق المحتلة الأخرى وبالمنطقة بشكل عام، في ظل التغيرات المهمة التي تعصف بها،.. إضافة إلى هذا، يشارك فلسطينيو 48 هموم أمتهم بشكل أكبر من السابق، مما يدل، أكثر من أي وقت مضى، على ارتباط وضعهم بالوضع العام. أي أنه لم يعد بالإمكان اعتبارهم "مواطنين اسرائيليين"، وخاصة بعد زوال حقبة اتفاقيات أوسلو ومؤتمر مدريد. ويدلّ مؤتمرا الناصرة وبيرزيت الأخيران حول "فلسطينيو 48 والحركة الوطنية الفلسطينية" (في تشرين الثاني / نوفمبر 2011) على استعادة المبادرة لإشراك فلسطينيي الداخل في بلورة سياسة جديدة للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده ولتوحيد هدفهم، رغم تباين الأوضاع، إن في

[3] الوكالات، نقلا عن صحيفة هآرتس الالكترونية، في 16 كانون الأول 2011.

داخل فلسطين التاريخية أو في أماكن اللجوء. لقد شكلت الحقبة الأولى من القرن الحادي والعشرين، التي بدأت مع هبة الأقصى في الداخل، حقبة غنية من ناحية العمل السياسي وتبلور الأفكار المستقبلية، غير أنها أظهرت أيضاً استحالة تجزئة الحلول والاقتراحات، في مواجهة عدو واحد يسعى لاستعمار وتهويد فلسطين، من النهر إلى البحر. المشروع الصهيوني واحد، والتصدي له يتطلب خطة واحدة واضحة.

خاص القدس للأنباء

التهويد كأرضية لإعلان يهودية الدولة

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في دولة الاحتلال مليون و200 ألف نسمة في بداية 2009 (باستثناء القدس والجولان المحتلين). وهم يشكلون ما نسبته 17% من عدد سكان "الكيان الإسرائيلي"، البالغ قرابة 7 مليون نسمة (من دون السكان العرب في القدس). ويتوزع السكان الفلسطينيين، بحسب الانتماء الديني إلى: 82 % مسلمين، و10 % مسيحيين، و8 % دروز. كما أنهم يشكلون 51,56 % من السكان في لواء الشمال؛ و22,13 % من سكان لواء حيفا؛ و8% من لواء المركز و9,3% من لواء تل أبيب، و13,6% من لواء الجنوب[4]. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن 17,2% من فلسطينيي الداخل هم مهجرون من ديارهم الأصلية[5].

أ – تمهيد : تهويد المناطق العربية

قبل الشروع في دراسة الآليات المتبعة وأنماط تهويد الأرض الفلسطينية منذ تسعينات القرن الماضي حتى الآن، فإنه من الضروري عرض أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الصهيونية في مجال الأرض. تعتبر الدولة الصهيونية أن كل أرض يتم الاستيلاء عليها تصبح ملك "الشعب اليهودي"، وليس ملك "دولة اسرائيل". لذلك فإنه لا يمكن بيعها لأية جهة، بل يتم تأجيرها لليهود فقط، للاستفادة منها لفترة معينة من الزمن. ولضمان عدم انتقال هذه الأراضي إلى جهات غير يهودية، أوكلت الكنيست الإسرائيلية الإشراف على الأراضي إلى "الصندوق القومي اليهودي" JNF (أو الكيرن كيمت أو KKL)، وهي مؤسسة صهيونية عالمية خارجة عن سلطة الدولة، تعمل بصيغة تسمح للدولة الإفلات عن اتهامها بالتمييز العنصري أو الديني في ما يخص توزيع الأرض. وبعدما تم الاستيلاء على أراضي اللاجئين الفلسطينيين عن طريق قانون أملاك الغائبين، والأراضي المصادرة التي يملكها فلسطينيو الداخل، عن طريق أوامر عسكرية أو قانون الطوارئ، تم نقل هذه الأراضي والأملاك من قبل "القيّم على أملاك الغائبين" إلى سلطة التطوير الحكومية التي باعت بعضها، في العام 1961، إلى الصندوق القومي اليهودي، وأبقت تحت إشرافها ما يعادل 13% من كل "أراضي إسرائيل"، أي 2 مليون و600 ألف دونم، وحافظت على هذه النسبة حتى العام 2000.

---

[4] أسعد غاتم ومهند مصطفى، دليل اسرائيل العام 2011 مؤسسة الدراسات الفلسطينية رئيس التحرير كميل منصور

[5] المسح الاجتماعي الاقتصادي الثالث : جمعية الجليل الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية، 2010

استولى الصندوق القومي اليهودي على ما يعادل نسبة 12%، أي مليونين ونصف مليون دونم من "أراضي إسرائيل"[6]، وما يزال - حتى اليوم - يواصل استيلاءه على مزيد منها.

وتشير دراسة أعدها المركز العربي للتخطيط البديل، في العام 2007، إلى أنه من أصل الـ 95,2 % من أراضي البلدات العربية داخل "الخط الأخضر" عشية النكبة، لم يبق منها إلا 7,7 % (704,000 دونم) في سنة 2007.

تدير أراضي "الصندوق القومي اليهودي" ما يسمى بـ "دائرة أراضي اسرائيل" ILA الرسمية، التي تشرف أيضاً على أكثر من مليون دونم غير مصنفة وغير موزعة. كما تشرف أيضاً على حوالي 93% من مجمل الأراضي الواقعة في الدولة، أي أكثر من 20 مليون دونم. وما تزال "دائرة اراضي اسرائيل"، حتى اليوم، تنقل أملاكاً تقع تحت إشرافها إلى الصندوق القومي اليهودي، الذي حصل في العام 1989 على 40 ألف دونم من أراضي سهل الحولة. كما استولى "الصندوق القومي اليهودي" على ثلثي غابات فلسطين، ومعظم الوحدات السكنية في غربي القدس وحيفا تقع على أراضي استولى عليها الصندوق. ووفقاً للاتفاقية الموقعة بين "الصندوق القومي اليهودي" وحكومة الاحتلال، عام 1954، يتم التعامل مع أملاك الصندوق القومي في فلسطين المحتلة كأملاك يهودية. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة للوكالة اليهودية JA، التي وقعت اتفاقاً في العام 1958 مع الحكومة الإسرائيلية، وهي منظمة صهيونية تقع خارج إشراف الدولة، وتهتم باستيعاب المهاجرين اليهود الجدد. ومن هذا المنطلق، تقوم بدور فعال في عملية الاستيطان.

تقوم "دائرة أراضي إسرائيل" بمهام كثيرة، ولها العديد من الصلاحيات، بحكم تشريعات عام 1960. فهي تستملك الأراضي باسم الدولة، وتؤمن الأراضي للدوائر الحكومية والمؤسسات العامة. وفي حال استحالة الحصول على قطعة أرض من خلال التفاوض، تقوم بمصادرتها تحت بند قانون الطوارئ للعام 1943. فهي مسؤولة عن عدم تسرب الأراضي الزراعية نحو أي استعمال آخر، كالبناء مثلاً. أما "مجلس أراضي اسرائيل" ILC، فهو الجهة المسؤولة عن إدارة "أراضي إسرائيل" التي تشرف عليها "دائرة أراضي إسرائيل". لم يلتفت المجلس إلى الفلسطينيين وحاجاتهم. بل على العكس تماما، فإن أكثرية القرارات التي يتخذها، والتي تعني الفلسطينيين، تساهم في تقليص وإضعاف وجودهم في منطقة معينة، كالقرار الذي صدر عنه في كانون الثاني عام 2001، بخفض سعر الأرض المخصصة للسكن في الجليل "لتشجيع الاستيطان والحؤول دون ترك هذه المناطق" (من قبل المستوطنين). لم يكن للفلسطينيين أي تمثيل في المجلس، رغم أهمية قراراته، قبل 2001. لكن، وبعد مطالبة

[6] Hussein Abu Hussein and Fiona McKay, "Access denied, palestinian land rights in Israel" Zbooks, London, 2003

"الجمعية من أجل الحقوق المدنية في إسرائيل"، بإشراك العرب في المجلس، تم تعيين عضو عربي واحد في مجلس يضم 30 عضواً، يمثل نصفهم "الصندوق القومي اليهودي"، المؤسسة الصهيونية التي تعمل من أجل "الشعب اليهودي" فقط.

أدت سياسة الاستيلاء على الأراضي باسم "الشعب اليهودي" وعدم إمكانية التصرف بها، إلا عن طريق الإيجار، إلى استحالة تملك الفلسطينيين لأرضهم من جديد. وفيما يخص الإيجار، حددت الدولة و"دائرة أراضي إسرائيل" شروطاً عديدة لمنع الفلسطينيين من الحصول على أراض زراعية أو غيرها. كما أن "الصندوق القومي اليهودي" يرفض تأجيرها إلى "غير اليهود". فاستملاك أراض من قبل منظمة غير تابعة للدولة، والتي تفرض إملاءاتها على مؤسسات الدولة، يشكل حاجزاً قوياً أمام تطور "ديمقراطي" يفتح المجال للفلسطينيين لمشاركة المستوطنين اليهود في توزيع ثروة البلاد بين جميع "المواطنين".

قبل سنتين، وتحديداً في شهر آب / أغسطس 2009، صادق الكنيست الصهيوني على اقتراح قانون "دائرة أراضي إسرائيل" عبر تسويقه بأنه خطة تهدف إلى إصلاح إدارة "أراضي إسرائيل". تم مناقشة خصخصة بعض الأراضي، أي انتقال حقوق ملكية هذه الأراضي إلى أياد خاصة. وبعد تحديد المناطق التي يمكن أن تتم فيها هذه العملية والشروط الضرورية لتملك الأرض، اتضح أن الفلسطينيين غير مستفيدين من هذا القانون. بل على العكس تماماً؛ إذ ستكون أراضي وأملاك اللاجئين والمهجرين ضحية هذا القانون، الذي منح "الصندوق القومي اليهودي" سلطة أوسع في إدارة "أراضي إسرائيل"، مما يعني أن المشروع سيمس بشكل أوسع بحقوق الفلسطينيين، سواء أكانوا "مواطنين" في دولة إسرائيل أم لاجئين.

تدل كل هذه المرتكزات على أن سياسة تهويد الأرض والبلاد بشكل عام، والتي تعتبرها دولة الاحتلال شرعية من وجهة نظرها، على أنها ليست مجرد سياسة استيطانية، بل سياسة إحلالية بالمقام الأول. أي أنها تقوم منذ العام 1948، وحتى قبل إقامة "الكيان الإسرائيلي"، بالاستيلاء على الأرض لاستعمارها والتضييق على الفلسطينيين لإرغامهم على الرحيل عنها. والسؤال المطروح يبقى: هل يمكن، في هذه الظروف، تغيير الواقع الصهيوني من الداخل، وهل المطالبة بدولة إسرائيلية "لجميع مواطنيها" مطالبة واقعية؟

ب - استكمال التهويد بالأدوات الشرعية الصهيونية

تقوم عملية تهويد المناطق العربية على: (1) مصادرة الأراضي الفلسطينية، العامة والخاصة، بحجة بناء مرافق عامة ولا سيما في قرى الجليل والكرمل والمثلث. (2) السعي

لاقتلاع بدو النقب ومصادرة أراضيهم وتدمير قراهم غير المعترف بها بحجة عدم شرعية وجودهم في هذه المنطقة الشاسعة الواقعة جنوب فلسطين. كما تقوم على (3) بناء المستعمرات على الأراضي المصادرة، والتي أصبحت "أراضي اسرائيل"، وخاصة بعد الانسحاب من قطاع غزة عام 2005، أو ما سمي بـ"فك الارتباط"، وركزت عملياتها في منطقتي الجليل والنقب. كما خططت المؤسسة الصهيونية، منذ بداية هذا القرن، لبناء مستعمرات كبيرة تضم عشرات الآلاف من اليهود المتدينين "الحريديم"، وشجعت حركات الاستيطان شبه العشوائي، في النقب والجليل.

وتتضمن عملية التهويد أيضاً (4) دمج بعض البلدات العربية في التجمعات السكنية اليهودية، أي توسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية أو الإقليمية اليهودية على حساب الأراضي والبلدات العربية، والتضييق على هذه البلدات التي شهدت موجة هدم بيوت واسعة، في الوقت الذي لم توفر فيه "دائرة أراضي اسرائيل"، بين عامي 2005 و 2010، سوى 21% من الأراضي المطلوبة لسد احتياجات العرب من الوحدات السكنية، مقابل نسبة 59 % لليهود.[7] ويُعتبر(5) تحديد "مناطق الأفضلية القومية" من قبل الحكومة آلية أخرى مستخدمة لتكثيف الاستيطان في بعض المناطق، حيث تقدم الحكومة الدعم لمجموعات سكنية معينة، عن طريق تخفيض أثمان الأراضي وتخفيض نسبة ضريبة الدخل أو منح الهبات وقروض الإسكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويهدف هذا التصنيف إلى مساعدة "تطوير" هذه المناطق بغية تشجيع الأجيال الشابة (اليهودية) على البقاء فيها، بالإضافة إلى استيعاب المهاجرين اليهود. "على هذا النحو، يجري ضمان وجود اليهود في هذه المناطق، كجزء من سياسة نشر السكان اليهود التي تستخدم وسيلة سيطرة إثنية وكولونيالية للمناطق الجغرافية ذات التجمعات العربية الفلسطينية".[8] كما يمكن اعتبار (6) المخطط القطري "تاما 35" (حتى 2020)، الذي تبع "تاما 31"، من الأطر المهمة لتسريع عملية التهويد. إذ يضع أسساً وتوجهات عامة وخطة تنمية وتطوير المناطق في دولة الاحتلال. ويشير أحد أهداف هذا المخطط إلى "تقوية الجليل والنقب والقدس" أي تهويدهم. وفي هذا المجال، يمكن اعتبار عملية التخطيط على كافة المستويات (القطري أو اللوائي) من الآليات الأساسية في عملية تهويد الأرض والسكان في فلسطين المحتلة.

[7] امطانس شحادة، تقرير الرصد السياسي رقم 14، نيسان - حزيران 2011 – مدى الكرمل، حيفا، فلسطين

[8] راسم الخميسي، "مناطق الأفضلية القومية"، في "الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع"، تحرير نديم روحانا وأريج صباغ-خوري، مدى الكرمل 2011.

المستوطنات

سيطرت الدولة الصهيونية ومؤسساتها على أراضي البلدات العربية، وأقامت العديد من المستوطنات اليهودية كي تضمن يهودية الأرض والسكان. تشير دراسة لـ"المركز العربي للتخطيط البديل"[9] إلى أنه لم تكن هناك، في العام 1947، سوى 317 مستوطنة يهودية، تسيطر على 4,8% من أراضي فلسطين (في حدود ما قبل 1967). بعد النكبة، وفي سنة 1961، أصبح العدد 708 مستوطنة، تسيطر على 62% من الأراضي الفلسطينية. وفي سنة 1983، سيطرت 852 مستوطنة يهودية على 90,1% من الأراضي الفلسطينية، قبل أن يصل العدد إلى 907 مستوطنة، في سنة 2005، تسيطر على 90,9% من الأراضي، إلى جانب سيطرة الدولة على 5,7% من المساحة الكلية. أي في المجموع، تسيطر المؤسسات الصهيونية على 96,6% من الأراضي الفلسطينية الواقعة ضمن حدود ما قبل الـ67. ومن مجموع الأراضي التي كانت تحت سيطرة البلدات العربية قبل الاحتلال، أي 19,450,000 دونماً، لم يبق في حوزتها، في العام 2007، إلا 704,000 دونماً. لقد سلبت معظم الأراضي الفلسطينية في كافة المناطق، وأقيمت المستوطنات عليها وتوسعت على حساب الأراضي العربية، بطريقة "شرعية"، وفقاً للمفهوم الصهيوني والدولة الصهيونية، التي استخدمت آليات قانونية وتشريعية سنتها لهذا الخصوص، منذ نشأتها، وطورتها كلما احتاجت إلى ذلك، بعد ضمان أكثرية يهودية في كافة مؤسساتها.

خطة "تطوير الجليل والنقب" التهويدية

منذ احتلال فلسطين عام 1948، اعتبرت منطقتا الجليل والنقب " ذخراً استراتيجياً لدولة إسرائيل" (الوزير سلفان شالوم). ورغم الجهود والخطط المتتالية لبناء المستعمرات وتوسيعها في الجليل، إلا أن عدد اليهود لم يتجاوز، لغاية الآن، عدد الفلسطينيين، ما يشكل أزمة "مصيرية" للمؤسسة الصهيونية، التي اعتبرت أن الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديموغرافية، وتهديداً أمنياً للدولة. وبعد مصادرة معظم الأراضي، اعتبر الكيان أن عليه زراعة المستوطنات فيها، لضمان أكثرية يهودية بشرية في منطقة تعتبرها حساسة. لقد شجعت دولة الاحتلال المستوطنين على السكن في "الأطراف" (لأسباب أمنية، منها منع أية تسوية تقود إلى استعادة هذه الأراضي)، وقدمت التسهيلات والمنح المالية والاعفاءات عن الضرائب التي

[9] المركز العربي للتخطيط البديل، الأراضي الفلسطينية داخل الخط الأخضر بين الماضي والحاضر.

شملت قطاعات واسعة من اليهود، ابتداءً من الجنود المسرحين إلى العائلات الشابة أو المهاجرين الجدد.

رغم شملهما في خطة تهويدية واحدة، تختلف آليات التهويد في منطقتي النقب والجليل. ففي النقب، الذي سيطر الاحتلال على معظم أراضيه، بقي سكانه العرب يمتلكون في شماله مساحات من الأرض تقع فيها قرى غير معترف بها. ويسعى الاحتلال إلى مصادرة هذه الأراضي والسيطرة عليها، وتدمير هذه القرى، وتركيز البدو الفلسطينيين في بعض التجمعات السكنية شمال النقب، وفقاً لعملية كلاسيكية في القاموس الصهيوني، وهي "أرض أكثر وعرب أقل". وتتمثل عملية الاستيطان اليهودي في تسليم مساحات شاسعة من الأرض إلى بعض الأفراد أو مستوطنات تسكنها بعض العائلات أو الأفراد. أما في الجليل، حيث الكثافة السكانية الفلسطينية مرتفعة ومساحة الأرض المتبقية للمصادرة أقل، تتميز عملية التهويد في تفكيك المجتمع الفلسطيني المتماسك نسبياً، عن طريق إقامة نقاط استيطانية في قلبه، أو العزل التدريجي لبعض أطرافه من خلال ادماجهم في تجمع سكني يهودي. ويقود ذلك إلى محاصرة المجتمع الفلسطيني تدريجياً، من الداخل ومن الخارج، لتقليص مساحة تحركه ونموه. وتعمل كافة الآليات المذكورة سابقاً في آن واحد لتسريع عملية التهويد.

لقد بدأت الدوائر الصهيونية إعداد خطة "تطوير الجليل والنقب" أثناء الحديث عن "فك الارتباط" مع قطاع غزة في سنة 2005، سعياً لتهويد هاتين المنطقتين الحساستين، وذلك تحسباً لإمكانية فرض تسوية في المنطقة، تضطر دولة الاحتلال إلى الانكفاء إلى "حدود الـ67" المعدلة. تشكل المنطقتان الخط الدفاعي البشري الأول، في جنوب وشمال الدولة اليهودية. فقد اعتبر رئيس الوزراء الأسبق، شارون، أن "خطة فك الارتباط ليست مجرد انسحاب من غزة، بل تهدف أيضاً إلى زيادة عدد اليهود المستوطنين في الجليل والنقب والقدس الكبرى.."

في العام 2005، تم انشاء وزارة تطوير النقب والجليل، واللجنة الوزارية لتطوير النقب والجليل، للتأكيد على أهمية وضرورة الإسراع في تهويد المنطقتين. وبعد الانسحاب من قطاع غزة مباشرة، توجه رئيس اللجنة الوزارية حينها، شمعون بيريس، إلى الولايات المتحدة، لطلب العون والمساعدة المالية للخطة، ضمن مساعي "السلام"، وتعويضاً عن الإنسحاب. كان الرئيس الأمريكي بوش قد وعد بمساعدة الخطة، في العام 2004، عندما التقى برئيس الوزراء الأسبق شارون، قائلاً إن "رئيس الوزراء (شارون) يرى أن تطوير النقب والجليل أمر حيوي

لضمان انتعاش المستقبل الاقتصادي في إسرائيل؛ وإنني أؤيد هذا الهدف وسوف نعمل معاً على تحقيق خطته."[10]

تصاعدت الهجمة الاستيطانية في النقب، خلال انتفاضة الأقصى، واستهدفت ميليشيات الحكومة (الدوريات الخضراء) القرى غير المعترف بها، بهدم المنازل وقتل المواشي وتسميم الحقول المزروعة قبل شهر أو أقل من حصادها، وذلك لترحيل حوالي 75,000 فلسطيني بدوي، والاستيلاء على أرضهم. تشكل الأراضي التي لا يزال فلسطينيو النقب يملكونها أقل من 1% مما يسمى "أراضي إسرائيل"، وحوالي 2% من أراضي النقب. ورغم مصادرة معظم أراضي النقب خلال السنوات التي تلت النكبة سنة 1948، تسعى المؤسسة الصهيونية إلى مصادرة كافة الأراضي وترحيل أو تركيز أهلها في مجمعات سكنية، بدأت بإقامتها منذ العام 1968، ولكنها، لغاية سنة 2011، ما زالت تفتقر إلى سمات "التمدين الأساسية"؛ إذ لا تتمتع هذه البلدات بمصادر عمل داخلية (كما هو الحال في المستوطنات)، وليس فيها شبكات مواصلات عامة داخلية أو خارجية، لتسهيل التنقل بين البلدات. كما تفتقر إلى المصارف ومكاتب البريد وشبكات مجار كاملة ومكتبات عامة، باستثناء بلدة "رهط" التي تحوي على مصرف واحد ومكتب بريد[11]. أقامت سلطات الاحتلال، سنة 2003، "مجلس أبو بسمة" الإقليمي للإشراف على ضم قرى غير معترف بها، وادماجها في خطة التهويد. وهو مجلس يترأسه أقطاب عملية التهويد، بدءاً من رئيسه اليهودي "عمرام قلعجي" وصولاً إلى "يعقوب كاتز"، مدير "سلطة تطوير النقب" ومدير "دائرة أراضي اسرائيل". استبدلت أسماء هذه القرى بأسماء عبرية؛ فتحولت - على سبيل المثال - قرية "بير هداج" إلى "بير هايل"، و"طربين الصانع" إلى "ناحال شاريا" الخ.. مما يدل على أن "التنمية" المنشودة في النقب هي عملية تهويد. إضافة إلى أن هذه القرى، التي ضمت إلى مجلس أبو بسمة، قد جردت من أراضيها الزراعية التي سجلت باسم "دائرة أراضي اسرائيل". بمعنى آخر، لقد تم الاعتراف بها (9 قرى) مقابل الاستيلاء على أراضيها وتهويدها.

صعّدت دولة الاحتلال عملية الاستيطان في النقب، في بداية القرن الحالي، من خلال تشجيع السكن في المستوطنات المقامة، أو توسيعها ببناء شقق سكنية، وكذلك من خلال بناء المزارع على آلاف الدونمات، لمنع العرب من زراعتها. في العام 2003، كانت هناك نحو 59 مزرعة فردية، تحتل 20 ألف دونم من الأرض[12]، أي ما يقارب من 350 دونم للمزرعة

---

[10] الجمعية العربية لحقوق الانسان (الناصرة، فلسطين)، تهويد النقب والجليل ، تقرير تحليلي

[11] اسماعيل ابو اسعد، "البدو الفلسطينيون الأصلانيون في النقب : تمدين قسري وحرمان من الاعتراف " في "الفلسطينيون في إسرائيل...." مدى الكرمل حيفا 2011

[12] الجمعية العربية لحقوق الانسان (الناصرة، فلسطين)، تهويد النقب والجليل

الواحدة. وصادقت حكومة الاحتلال على مشروع إقامة خمس "مدن" يهودية، قدمته اللجنة الوزارية لتطوير النقب والجليل، ومن بينها مدينة "بير ميلكا"، التي تقع تحت سلطة المجلس الإقليمي "رامات هنيجيف"، و"حاروب"، التي تقع تحت سلطة المجلس الإقليمي "لاخيش". وقررت عدة وزارات في الحكومة الصهيونية، في العام 2010، إقامة 30 مستوطنة في السنوات 2010- 2014 في الجليل والنقب.

وحتى هذه اللحظات، فإن عمليات هدم البيوت والقرى غير المعترف بها مستمرة؛ وقد تم هدم قرية "العراقيب" 33 مرة، منذ شهر تموز 2010 حتى الآن؛ وذلك لأن أهل القرية قرروا الصمود وعدم الرحيل، ويقومون بإعادة بناء بعض المنازل من الصفيح والخيم، بعد كل هجمة تدميرية.

أما في الجليل، وبسبب الكثافة السكانية ووجود العديد من القرى والبلدات الفلسطينية، لجأت المؤسسة الصهيونية، من أجل استكمال عملية التهويد، إلى تكثيف البناء في المستوطنات المقامة، لضمان أكثرية سكانية يهودية وتفتيت التجمعات الفلسطينية بإقامة المستوطنات أو "نواة استيطانية"، قرب وحول البلدات، وذلك لإعاقة تطورها والفصل بينها. إضافة إلى ضم أراضي البلدات والقرى الفلسطينية إلى المجالس الإقليمية اليهودية، أو إلى المستوطنات المقامة، مثل "معلوت" أو "نيتسريت ايليت" أو "كرمئيل".

حدد مؤتمر الجليل 2005 "تطوير الجليل كهدف وطني"، حضره كل من شارون ونتنياهو وليمور ليفنات (وزيرة التربية في ذلك الحين). أما بيريس، رئيس اللجنة الوزارية لتطوير النقب والجليل في تلك الفترة، فقد أعلن، في العام نفسه، أن هناك خطة لبناء 104 تجمعاً جديداً في الجليل. وقد وقعت العشرات من شركات البناء اتفاقيات مع الحكومة، لزيادة عدد السكان اليهود، والعمل مع تسعة مجالس إقليمية وهيئات سياحية محلية، وساهمت الجمعيات الصهيونية الدولية في بناء هذه المستوطنات، بما فيها الوكالة اليهودية.

الاستيطان شبه العشوائي:

كما هو الحال في الضفة الغربية والقدس المحتلة، تقوم جماعات يهودية متطرفة باستباق المؤسسة الصهيونية لتحقيق الحلم الصهيوني في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية وبناء المستوطنات. وتوصف المستوطنات التي تبنيها هذه الجماعات بالعشوائية من ناحية أنه لم يتم التخطيط لها مسبقا من قبل مؤسسات الدولة، ولكن بتشجيع القائمين عليها، من إحدى الوزارات الصهيونية، أو حتى من قبل رئيس الحكومة. كما يتم الاستعانة بها من أجل مشروع استيطاني

معين، كما هو الحال مع جمعية "أور" الاستيطانية التي تنشط في الأراضي المحتلة عام 1948. فقد أقامت حركة "أور"، بعد سبع سنوات على تأسيسها، سبع مستوطنات، خمس منها في النقب واثنتان في الجليل، بالتعاون مع الحكومات الصهيونية المتتالية. وتفيد التقارير الصحافية أن مدير عام "حركة أور"، روني بالمار، يجتمع بشكل دائم مع قادة المؤسسة الصهيونية، وأنه يشارك أحياناً في اجتماعات حكومتها واللجان الوزارية.[13] وقد أقامت الحركة أول مستعمراتها، واسمها "سنسانا"، في النقب عام 1999، حيث تقيم عائلات تركت "مدن" رمات غان وبيتح تكفا ورحوفوت والقدس للانتقال إلى النقب. وقد قامت مستعمرات أخرى في النقب، بالتعاون مع مستوطني الضفة الغربية، بفتح المدارس ورياض الأطفال؛ وأعلنت الجمعية أنها بصدد إقامة مراكز جماهيرية متطورة، ومراكز علوم لخدمة المستوطنين، كما أنها تحاول إقناع شركات ومصانع على نقل مقراتها ومصانعها إلى النقب. وكانت الحكومة الصهيونية قد استعانت بالجمعية المذكورة حين تم اخلاء المستوطنين من قطاع غزة، من أجل توجيههم إلى الداخل الفلسطيني.

إلا أن الاستيطان شبه العشوائي في أراضي الـ 48 يواجه شجب جهات سياسية، بسبب تعارضه أحياناً مع خطط "التطوير" ومع مصالح جهات استيطانية أخرى، كبعض التنظيمات البيئية التي تفضل تشجير المناطق وإقامة محميات طبيعية في المكان الذي تختاره هذه الجمعية لبناء مستوطناتها. لقد شبّهت جمعية حماية الطبيعة "الإسرائيلية" حركة "أور" بالحركات الاستيطانية التي تقيم بؤراً استيطانية في الضفة الغربية، وتفرضها كأمر واقع، خاصة بعد إقامة مستوطنة "متسبه عيرون" في المثلث.

مدن "حريدية" ومدارس دينية:

أحد إفرازات الحكومة الصهيونية المتطرفة، التي وصلت إلى الحكم سنة 2009، تمثل في خطة بناء ثلاث مستوطنات ضخمة لايواء المتدينين اليهود (الحريديم) في كل من المناطق الفلسطينية التي حافظت بشكل ما على طابعها العربي، أي الجليل والنقب والمثلث. لكن سرعان ما بدأ استيطان هؤلاء اليهود يجري في المدن الساحلية، على شكل مدارس دينية تستقطب الطلاب والتلاميذ تدريجياً حتى تحتل جزءاً من الحيز الفلسطيني، كما حصل في مدينة عكا، حيث أقيمت، سنة 2002، المدرسة الدينية "يشيفات هسدر" بهدف "تعزيز الاستيطان اليهودي". وقد أثبتت تجربة أحداث عكا، في تشرين الأول سنة 2008، أن تواجد هؤلاء

[13] بلال ضاهر، تقرير خاص صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية - مدار

اليهود المتدينين والمتطرفين قرب التجمعات السكنية الفلسطينية يفرض نمط حياة معينة، ذات طابع يهودي، يهدد حرية الحركة والتنقل لدى الفلسطينيين، مما يساعد على محاصرتهم والتضييق عليهم. كما أنه يشكل نقاط احتكاك وصدام معهم، وهذا ما تطمح إليه المؤسسة الصهيونية، في ظل تقطيع أوصال الشعب الفلسطيني وتفتيت مجتمعه إلى أبعد الحدود، وملاحقة قياداته. لقد تم تأسيس هذا النوع من المدارس في مدينة يافا. أما في اللد، فتنوي الخطة التهويدية إقامة منطقة سكنية لأفراد الجيش والمخابرات الصهيونية.

ومنذ 2009، يتم التخطيط لبناء مدينة جديدة، لليهود الحريديم، في وادي عارة في المثلث، عن طريق توسيع مستوطنة "كتسير" لتصبح "مدينة حريش". وقد عبّر وزير الإسكان في حكومة نتنياهو، أرييل أطياس (شاس)، عن أهمية بناء مستوطنات داخل المجتمع الفلسطيني، قائلا: "أعتبر حريش مهمة قومية. ينبغي الذهاب إلى وادي عارة ووقف توسع السكان الذين أقل ما يمكن القول عنهم أنهم لا يحبون دولة اسرائيل". وتقتطع "حريش" 90 دونماً من أراضي قرية أم القطف، التي ستتحول إلى حارة داخل المدينة الحريدية. وتسعى الحكومة وممثليها في المنطقة إلى إسكان ما يقارب 150 ألف مستوطن يهودي فيها.

إضافة إلى مدينة "حريش"، ثمة مخطط لإقامة "مدينة حريدية" قرب عين ماهل في الجليل. ستقام المستوطنة على حوالي 6000 دونماً من أراضي كفركنا والشجرة وعين ماهل وعرب الصبيح. وتشير الخطة إلى بناء 10 آلاف وحدة سكنية لإسكان حوالي 50 ألف مستوطن، ضمن منطقة نفوذ مستوطنة "نيتسرت عيليت"، المقامة في السبعينيات. وفي النقب، يُخطط لأن تكون "كسيف" المدينة الحريدية الثالثة، لإسكان حوالي مئة ألف مستوطن من المتطرفين اليهود.

ج - توسيع مناطق نفوذ البلدات اليهودية على حساب البلدات العربية

إحدى وسائل التهويد تتمثل، بعد السيطرة على الأراضي الفلسطينية الخاصة والعامة، بتوسيع نفوذ السلطات المحلية واللوائية اليهودية على حساب السلطات المحلية العربية. تشير دراسة "مركز التخطيط البديل" في الداخل[14] إلى أن مساحة مناطق نفوذ السلطات المحلية اليهودية في لواء الشمال تشكل 81,5% من المساحة الكلية. في حين تشكل مساحة مناطق نفوذ السلطات العربية في اللواء ذاته 12,7 % فقط، في الوقت الذي يبلغ عدد سكان هذا اللواء ما يقارب 498 ألف يهودي و610 ألف عربي. وتعتبر هذه النسبة هي الأعلى في كافة

[14] الموقع الالكتروني للمركز

المناطق؛ إذ لا تتجاوز مساحة مناطق نفوذ السلطات العربية، مثلا، في لواء حيفا أكثر من 10,7%، مقابل 66,6% للسلطات اليهودية، في حين يشكل العرب أكثر من ربع سكان اللواء (دون الأخذ بعين الاعتبار المدن "المختلطة"). أما في لواء المركز، حيث توجد البلدات العربية التالية: قلنسوة والطيبة والطيرة وكفر قاسم، فتبلغ نسبة مساحة مناطق نفوذ هذه البلدات 4,7% مقابل 89,8% للبلدات اليهودية، في الوقت الذي يشكل السكان العرب في هذا اللواء حوالي 9% من مجموع السكان. أما في لواء الجنوب، حيث تقع القرى غير المعترف بها والقرى التي أقامتها سلطات الاحتلال لتجميع عرب النقب، فلا تتجاوز نسبة مساحة مناطق نفوذ السلطات العربية 1%، على الرغم من أن عدد سكان هذه القرى يشكلون حوالي 9% من سكان اللواء (وتقدر نسبة مساحة الأراضي غير التابعة لأية سلطة يهودية أو عربية معترف بها، بـ 5%).

تشير هذه الأرقام إلى شبه استحالة التطوير والبناء في البلدات العربية واستخدام الأراضي لهذه المهام، في ظل عدم إنشاء الكيان الصهيوني أية مدينة عربية منذ 1948، إلا سبعة تجمعات سكنية في النقب، مكتظة بالسكان وتعدّ من أفقر التجمعات في البلاد.

شملت هذه السياسة كافة المناطق، من الشمال إلى الجنوب، مروراً بجبال الكرمل والمثلث جنوب حيفا. استخدمت الدولة أداة التخطيط القطري واللوائي والمحلي لضم أراضي البلدات العربية، وأحياناً لدمج القرية الفلسطينية بالمستوطنة اليهودية المقامة أصلاً على أراضي هذه القرية، كما هو الحال في شمال الجليل، حيث تقع مدينة ترشيحا الفلسطينية. فقد قامت سلطات الاحتلال بدمجها مع مستعمرة "معلوت" في مجلس بلدي واحد. وآخر تطور لهذا الدمج المتغول، تمثل في الخارطة الهيكلية، التي تنظم استخدام الأراضي للعقود القادمة، التي أصدرتها بلدية معلوت - ترشيحا في سنة 2011، حيث اتضح أن هذه الخارطة تتيح محاصرة الوجود العربي من خلال مصادرة الأرض (تحويل 200 دونم من الأرض التابعة للوقف المسيحي إلى أراضي "الصالح العام")، مع عدم تخصيص أية مساحة للزراعة أو لتربية المواشي (وهي مهن ما زال أهل ترشيحا يعتاشون منها)، وتحويل أراضي البلدة إلى منطقة صناعية، إضافة إلى عدم ذكر الخارطة لبعض الأبنية التاريخية وبعض المحال التجارية، ما يمكن الاستخلاص منه أنها مهددة بالهدم والزوال.

أما في الجليل، وبعد إقامة مجمعات سكنية يهودية كبيرة في قلب المنطقة في الثمانينات، عن طريق تجميع المستوطنات الصغيرة وإلحاق قرى فلسطينية بها، كمجمع "مسغاف" في الوسط و"تسالمون" في الشرق و"تيفن" في الشمال[15]، فبدأت هذه التجمعات بالتوسع نحو القرى

[15] غازي فلاح، الجليل ومخططات التهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993

والبلدات العربية وضم أراضيها أولاً ثم محاصرتها وجعلها حارة هامشية للتجمعات اليهودية. وتقع مستوطنة كرمئييل التي بنيت في 1964، في قلب الجليل لتفكيك التواصل بين مجموعة بلدات عربية، في قلب تقاطع هذه التجمعات اليهودية. وكمثال على عملية سلخ الأراضي العربية، اقتطعت وزارة الداخلية، خلال حرب الـ 2006 على لبنان، حوالي 2,800 دونم من مناطق نفوذ كسرى – كفر سميع ويانوح – جت في الجليل، وضمتها إلى كل من مجلس إقليمي مسغاف ومجلس اقليمي معاليه يوسف، الواقع في الجليل الغربي.

التخطيط وتحريج أراضي البلدات العربية:

يشكل الفلسطينيون في دولة الاحتلال حوالي 17% من السكان، لكنهم يملكون 3,4% من الأراضي. وأكثر من نصف هذه الأراضي ممنوع تطويرها بسبب التخطيط البيئي. وتشير دراسة أعدها المركز العربي للتخطيط البديل في سنة 2008 حول البلدات العربية الدرزية التي تقع في الجليل الأعلى وجبال الكرمل (وقال المركز إنها "البلدات التي يشكل فيها أبناء الطائفة المعروفية نسبة تفوق 50% من مجموع السكان الكلي في البلدة، أو أن رئيس السلطة المحلية ينتسب إلى إطار اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية الدرزية")، إلى دور التخطيط في السيطرة على الأراضي؛ حيث "لعب التخطيط والمؤسسات الرسمية القائمة عليه دوراً أساسياً في ابتداع سياسات وممارسات تهدف لتسهيل السيطرة على الأراضي العربية العامة، قامت السلطة بفرضها عنوة على البلدات العربية"[16]. وأظهرت الدراسة أنه تم سلخ ثلثي أراضي هذه البلدات منذ النكبة، وتقاسمت 16 سلطة محلية يهودية هذه الأراضي، حيث أقيمت عليها 26 مستوطنة يهودية. وفي ما يخص توزيع استعمالات الأراضي في هذه البلدات، وفقاً للتخطيط الرسمي، احتلت المحميات الطبيعية 41% من مساحة مناطق نفوذ البلدات المعروفية، أي حوالي 47 ألف دونم. أما في قضاء عكا، فقد شكلت المحميات الطبيعية 70% من أراضي البلدات الفلسطينية.

وقعت البلدات الفلسطينية فريسة الاستيطان من جهة، وجمعيات حماية الطبيعة، من جهة أخرى. يخطط الكيان ووزاراته لإقامة المستوطنات ورفع نسبة السكان اليهود في المناطق العربية، وخاصة في أطراف البلاد، مما يثير انتقادات الجمعيات المحافظة على البيئة. يتدخل الصندوق القومي اليهودي وسلطة حماية الطبيعة "لتحريج الأراضي المتاخمة للبلدات العربية والمحيطة بها كمظهر للسيطرة اليهودية على الأرض، ولتقييد حركة المواطنين العرب عليها،

[16] المركو العربي للتخطيط البديل، "ضائقة الأراضي في البلدات العربية الدرزية (المعروفية) نيسان 2008

ناهيك عن تحريج مسطحات القرى المنكوبة عام 1948 لطمس معالمها وجعلها أثراً بعد عين."[17] وقد أدى التخطيط البيئي إلى محاصرة البلدات العربية بمحميات طبيعية، غير قادرة على توسيع مسطحاتها لتلبية حاجات السكن والنمو الطبيعي، تعمل ضدها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومن بينها الجمعيات اليهودية للمحافظة على البيئة.

يشكل هذا التهويد المتسارع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 أحد بنود المشروع الصهيوني لتهويد الأرض والبشر، والجزء الأهم من مشروع سيطرة الغرب الاستعماري على المنطقة. وفي المقابل، يقاوم الشعب الفلسطيني في الداخل لمنع استكمال هذا المشروع، بالطرق التي يراها مناسبة. فهو يؤكد على هويته ويدافع عن أرضه ويتواصل مع ابناء شعبه.

[17] حنا سويد، المخطط القطري (تاما 35) والعرب – كلام عسل وفعل كالأسل

مواجهة دولة الاحتلال:

فلسطينيو الـ 48 والنضال السياسي والجماهيري

شكلت اتفاقيات أوسلو في 1994 مفصلا مهما في التوجهات السياسية لفلسطينيي الداخل، من ناحية تكريس انفصال المسار النضالي في فلسطين المحتلة عام 48 عن بقية البلاد، وإن بدأ هذا الانفصال بعد إقرار منظمة التحرير الفلسطينية "النقاط العشر" عام 1974، ومن ثم إعلان دولة فلسطين في الجزائر عام 1988، الذي كرّس مفهوم الدولة الفلسطينية في حدود الأراضي المحتلة عام 1967، كما جعل من الهدف الفلسطيني إقامة الدولة وليس تحرير الأرض من الصهيونية والتبعية الغربية. لقد أحدثت الانتفاضة الأولى تغييرات مهمة في الوعي الجماهيري في الداخل، من جهة أخرى، تبلور – هذا الوعي - في تشكيل أحزاب عربية والابتعاد، عموماً، عن الأحزاب الصهيونية، أو فكرة الانخراط في الأحزاب الصهيونية من أجل تحسين أوضاع الجماهير العربية، بناء على المفهوم القائل بأن الصهاينة يسيطرون، وكل من يريد الحصول على "امتيازات" (وهي حقوق فعلياً) يجب عليه التوجه والتقرب من الأحزاب أو الشخصيات أو الدوائر الصهيونية.

ولكن اتفاقات أوسلو أضافت إلى هذا المسار الاعتراف الرسمي بالدولة الصهيونية على الجزء المحتل من الوطن عام 1948 وقبلت ضمنياً بالمقولة الصهيونية إن "عرب 48" هم "شأن إسرائيلي داخلي". ورغم تباين المواقف وطرق التعامل مع فلسطينيي الداخل وقياداتهم من قبل القيادات السياسية في السلطة الفلسطينية المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو، الذي تمثل في تقديم بعض الدعم أحياناً أو مطالبتهم بدعم وتأييد مسار السلطة أو التخلي الكلي عنهم، فقد اعتبرت القيادة السياسية في رام الله أن فلسطينيي الداخل هم "مواطنون إسرائيليون" عليهم النضال من جانبهم من أجل الحصول على حقوقهم في الدولة الصهيونية. وحتى في الملفات المشتركة، مثل ملف الأسرى، حيث يقبع في السجون الصهيونية الكثير من فلسطينيي الداخل الذين قاوموا الاحتلال كجزء من فصائل منظمة التحرير، تخلت السلطة الفلسطينية عنهم بسبب الضغوط الصهيونية، رغم استمرار التواصل بين المؤسسات المعنية، ليتم تعدادهم بين مجموع الأسرى.

من جهة أخرى، أدت أجواء التسوية السياسية بين الاحتلال الاسرائيلي والقيادة الفلسطينية والعربية في المنطقة، إلى انفراج نسبي في العمل السياسي والتنظيمي في الداخل، تحت المظلة الدولية. ففي الوقت الذي كانت فيه المؤسسة الصهيونية تؤكد على "الطابع

اليهودي والديمقراطي" لدولة الاحتلال، من خلال إقرار قوانين أساسية تثبت قيم يهودية الدولة، كان الكنيست يسن قوانين "ترفع تمثيل السكان العرب عن طريق قوانين للتمثيل الملائم للعرب في الوزارات وفي الشركات الحكومية. إلا أنه، على أرض الواقع، لم تطبق تلك القوانين طوعاً ودون الحاجة إلى جمعيات لتشجيعهم على ذلك"[18]. تشكلت الأحزاب الجديدة ودخلت المعركة السياسية في الأطر الصهيونية، كما تشكلت الجمعيات والمؤسسات المدنية، بعضها مموّل من الدول الغربية ومؤسساتها، لتشهد فترة ما بين اتفاقيات أوسلو وانتفاضة الأقصى (1994 – 2000) حراكاً سياسياً ومجتمعياً وجماهيرياً كبيراً، ساهم في بلورة قيادة جديدة تتحمل مهام النضال الجماهيري والمؤسساتي بعد انتفاضة الأقصى.

يميّز الباحثان د. أسعد غانم ومهند مصطفى[19]بين البعد المدني والبعد الوطني لدى فلسطينيي 48، لا سيما بعد اتفاقيات أوسلو؛ إذ أيدّ الفلسطينيون مسار التسوية على أساس أن "حلّ المسألة الوطنية سوف يحسّن من مكانتهم المدنية". ولكن سرعان ما أدركوا أن مسار التسوية التابع لاتفاقيات أوسلو سينقلب عليهم بترسيخ مفهوم الدولة اليهودية، أي إبعادهم أكثر عن حقوقهم المدنية في دولة الاحتلال، مما جعلهم ينتقلون من سياسة التعايش الى سياسة الحقوق، أي "مطالبة الآخر حقوقاً خاصة بالمجموعة من خلال استعمال أدوات سياسات الحقوق، مثل : التوجه للقضاء، القيام باحتجاجات سياسية وغيرها من الأدوات"[20].

لم تكن مساهمة الجماهير العربية في الداخل في الانتفاضة، من خلال هبة الأقصى في تشرين الأول / أكتوبر 2000 والتي أسفرت عن سقوط 13 شهيداً فلسطينياً، فعلاً معزولاً عمّا سبق من حراك سياسي وجماهيري في الداخل. بل ويمكن اعتبار معركة الدفاع عن أراضي الروحة في المثلث، في العام 1998، نوعاً من "التمرين العام" قبل المواجهة في تشرين الأول / أكتوبر 2000؛ إذ تصدت الجماهير العربية، من كل المناطق، لمصادرة الأراضي تحت ذرائع أمنية، ونصبت الخيم في الأراضي المهددة، وأرغمت المؤسسة الصهيونية على التراجع عن مشروعها؛ ولم تكن المشاركة في الانتفاضة عملاً معزولا عن الحراك السياسي والجماهيري في مناطق "السلطة الفلسطينية"، وخاصة أن الأحزاب والمؤسسات في الداخل كانت تتابع سير المفاوضات عن قرب بين السلطة ودولة الاحتلال، مؤيدة بشكل عام السلطة الفلسطينية المتمثلة بالرئيس الراحل عرفات، كما كانت تتواصل مع التذمر الفلسطيني في الضفة والقطاع بسبب إقامة وتوسيع المستوطنات وابتلاع الأراضي وترسيم شبكة طرقات التي تعزل المناطق الفلسطينية.

---

[18] تقرير مدى الكرمل عدد 14

[19] الفلسطينيون في اسرائيل، سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية، 2009، مدار، رام الله، فلسطين.

[20] نفس المصدر، ض 23.

سنوات الانتفاضة وهبّة الأقصى:

بعد اندلاع هبة الأقصى، شهدت الساحة الفلسطينية في الداخل تطوراً ملحوظاً من ناحية الحراك الجماهيري والخطاب السياسي وتحديد الهوية والتصور المستقبلي. وذلك رداً على الهجمة العنصرية التي شملت كافة قطاعات الجمهور "الإسرائيلي" والتي طالت المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته. وسرعان ما انكشفت ادعاءات المساواة والديموقراطية التي سوقتها فترة ما بعد اتفاقيات أوسلو، وخاصة بعد أن عادت أجهزة الدولة للتعامل مع الجمهور العربي أمنياً، على أساس أنه "طابور خامس" يعمل لحساب "الأعداء" الفلسطينيين والعرب، كما كان ينظر إليهم خلال فترة الحكم العسكري (1950 - 1966). وخلال العقد الأول من هذا القرن، تصدى المجتمع الفلسطيني بقوة وحزم لكافة المشاريع التي حاولت إعادة تطويع هذا "المارد"، والتي تمثلت بمصادرة الأراضي في النقب، وبتدمير المنازل في عدة مناطق ومدن، وسنّ قوانين عنصرية، وتحجيم وملاحقة وضرب القيادة العربية، وفرض الخدمة المدنية على الشباب العربي، وفرض معادلة "الحقوق بالواجبات"، وتهويد المدن والبلدات، وتهويد التعليم وإعاقة مواصلة التعليم الجامعي لدى الفلسطينيين، ومنع التواصل مع الضفة الغربية والقطاع، ومنع التواصل العائلي مع اللاجئين، وفرض الإقامة الجبرية على العديد من الناشطين، وأخيراً، القتل الفردي أو الجماعي، كما حصل في صيف 2005، مع مجزرة شفا عمرو خلال الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة، كنتيجة للتصعيد العنصري داخل المجتمع الصهيوني.

باتت المعركة يومية، وعلى كافة الأصعدة، المحلية والوطنية والدولية، وفي كافة الميادين، من المحافظة على الأرض وعلى الطابع العربي والإسلامي للمدن، والدفاع عن حقوق المهجرين وإقامة المسيرات السنوية لإحياء يوم النكبة، إلى إعادة كتابة كتب مدرسية تستعيد التاريخ والتراث الفلسطيني والعربي، والتواصل ليس مع الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، بل مع اللاجئين في المخيمات أو في المهجر أيضاً، وإقامة مشاريع دعم القدس والمسجد الأقصى، والمهرجانات السنوية، بعنوان "الأقصى في خطر" في أم الفحم، وإقامة "يوم التواصل"، عدة مرات في السنة، لإعادة إعمار بيوت مدمرة، أو ترميم وتنظيف المقابر المهملة، في كافة البلاد. وكذلك، إحياء مناسبات وطنية (يوم الأرض، يوم النكبة، هبّة الأقصى) في الجامعات والمناطق العربية، وإقامة مخيمات صيفية للأجيال القادمة، تحت سقف المطالب الوطنية، وإقامة مهرجانات دعم الأسرى ووقفات التضامن معهم أمام المعتقلات والسجون، إلى جانب فضح المؤسسات الصهيونية في المنابر الدولية.

لقد شارك فلسطينيو 48، وحتى قبل فلسطينيي الضفة والقطاع واللجوء، في المؤتمرات الدولية، وساهموا بشكل فعّال في تعرية النظام الصهيوني الاحتلالي. وكان خطابهم، في معظم

الأحيان، الخطاب الأكثر تطوراً وإلتزاماً بما يسمى "الثوابت الفلسطينية"؛ إذ كانوا متحررين من قيود السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. في كثير من المنتديات العالمية، التي أقيمت تحت رعاية الأمم المتحدة (مؤتمر دربان) أو جهات عالمية (المنتدى الاجتماعي العالمي مثلاً)، أدان فلسطينيو الداخل سياسة الفصل العنصري الصهيوني، ليس في الأراضي المحتلة عام 1967 وحدها، بل أيضاً في دولة الاحتلال. كما بدأوا يصفون الدولة ومؤسساتها بالـ"كولونيالية" والاستعمارية، في العودة إلى الأدبيات الفلسطينية ما قبل النقاط العشر عام 1974. كما شاركت مؤسسات وجمعيات فلسطينيي 48، التابعة لأحزاب سياسية أو مستقلة، في الحملة العالمية من أجل مقاطعة الكيان الصهيوني ومؤسساته وبضائعه، ليس فقط كما تطلب بعض مؤسسات الضفة، لمقاطعة بضائع المستعمرات في الضفة الغربية، بل كافة المنتوجات والمؤسسات الصهيونية، وخاصة الجامعات التي تنتهج سياسة عنصرية وقمعية تجاه الطلاب العرب. وظل هذا الوضع ينمو حتى حرب الـ 2006 على لبنان، حيث وقفت الجماهير العربية ضد الحرب وأيّدت، بشكل علني أو غير علني، المقاومة رغم الصواريخ التي كانت تسقط جنب قراها ومدنها. واستمر التحدي ومواجهة المؤسسة الصهيونية حتى الحرب على غزة في كانون الأول 2008، حيث خرجت الجماهير العربية في أكبر مظاهرات تأييد للمقاومة شهدتها مدن أم الفحم والناصرة.

كما شهدت تلك الفترة تصدي الجماهير العربية في المدن، وخاصة في عكا وأم الفحم، للمستوطنين المتطرفين ومسيراتهم الاستفزازية، المدعومة من مؤسسات الدولة، والتصدي لهدم البيوت في مدن اللد ويافا والرملة، والتصدي لقوانين عنصرية موجهة ضد الهوية الفلسطينية. ولم تكتف المؤسسات والأحزاب الفلسطينية بالتنديد، بل شرعت في تنظيم أيام عمل تطوعي، وذلك بفضل الحركة الإسلامية التي نظمت حملات لاستعادة الأوقاف الإسلامية، وحملة "شدّ الرّحال" إلى المسجد الأقصى والقدس، لدعم المقدسيين ضد تهويد المدينة ومحاصرتهم من قبل المشاريع الاستيطانية وجدار الضم والفصل، وأيام التواصل مع النقب ومع يافا على سبيل المثال. وقد تمثل دعم الانتفاضة في الضفة وغزة بحملات التبرع العينية والمالية لعوائل الشهداء والجرحى، التي قامت بها عدة جمعيات وأحزاب في الداخل - وأهمها الجمعيات التابعة للحركة الاسلامية - والتي أعطت ذريعة للأجهزة الأمنية لاعتقال الشيخ رائد صلاح ورفاقه بحجة "دعم الارهاب" و"تبييض الأموال".

الأحزاب السياسية وتمثيل الجماهير الفلسطينية:

لم تتشكل الأحزاب دوماً على أسس أيديولوجية واضحة؛ كما أنها لم تتشكل دائماً من أجل خوض انتخابات برلمانية أو محلية. في فلسطين المحتلة، وبسبب الحالة القمعية الناتجة عن سيطرة المحتل على كافة مرافق الكيان وموارده، تجد التيارات الوطنية الداعية إلى تحرير البلاد صعوبة في الإعلان عن هويتها وبرنامجها، وخاصة في ظل سيطرة نهج الاعتراف والتطبيع مع دولة الاحتلال، على المستوى الفلسطيني والعربي والعالمي. لذلك، تظل هذه التيارات الوطنية ضعيفة ومنقسمة على الساحة السياسية، حيث يرى البعض أهمية للمشاركة في الأحزاب القائمة التي توفر آليات الوصول إلى الجمهور، فيما يرى البعض الآخر أهمية للعمل من خلال الجمعيات والمؤسسات غير المعنية في المعارك الانتخابية، إلا في دلالاتها السياسية، رغم أن هذه الجمعيات أو المؤسسات لا تؤثر إلا في بعض جوانب المواجهة مع الاحتلال - الجانب القانوني مثلاً - أو الدفاع عن الحريات، أو مواجهة التهويد الثقافي، أو دعم معركة مهجري الداخل، الخ.. وعندما تتواجد معظم الجمعيات والمؤسسات في إطار واحد أو أكثر يعمل على نهوض مجتمع بكامله، مع أو خارج الأحزاب السياسية القائمة، تصبح المواجهة شاملة، وتأخذ أبعاداً سياسية واضحة ضد مشاريع الاحتلال بشكل عام، رغم التناقضات السياسية الموجودة في داخلها وبين الأحزاب العربية والشخصيات والقيادات الموجودة على الساحة الفلسطينية في الداخل. إلا أن التيارات الوطنية التي ترى في دولة الكيان دولة غير شرعية تجب إزالتها، تبقى غير ممثلة في إطار واحد متكامل، بل تشكل حالة عامة، تدل عليها تصريحات شخصيات أو بيانات حول أحداث معينة أو مقالات، أو حتى المشاركة الفردية في المقاومة المسلحة تحت لواء فصيل مقاوم.

وفي دراسة قام بها مركز "مدى الكرمل"، حول نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، أي انتخابات مؤسسة الكنيست الصهيونية التي يشارك بها فلسطينيو الداخل، اتضح أن نسبة الامتناع عن التصويت ومقاطعة الانتخابات ارتفعت بشكل ملحوظ[21]. يرفض بعض الباحثين القول إن الامتناع عن التصويت له دلالات أيديولوجية أو سياسية رافضة للمشاركة في مؤسسات الدولة المحتلة. إلا أن التمعن في نتائج الانتخابات، منذ نشوء الكيان أو حتى منذ هبّة الأقصى، التي تشكل منعطفاً في الوعي السياسي الفلسطيني، يظهر أن زيادة الوعي السياسي لدى الجمهور العربي، والذي تجلى في التحركات الجماهيرية المواجهة للاحتلال، قد تزامن مع انخفاض حاد في نسبة المشاركين في انتخابات الكنيست. لقد "قفزت نسبة الممتنعين عن التصويت من 25% سنة 1999 (أي قبل الانتفاضة) إلى 38% ثم إلى 44% وأخيراً إلى

[21] دراسة مركز مدى الكرمل "تحولات في السياسة الفلسطينية في اسرائيل" عن انتخابات الكنيست ال19 عام 2009 (بروفسور نديم روحانا وامطانش شحادة وأريج صباغ-خوري) و"الفلسطينيون في اسرائيل" دليل اسرائيل العام 2011 (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت).

47% في انتخابات 2003 و2006 و2009 على التوالي"[22]. هذا، في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة التصويت العربي للأحزاب الصهيونية من 35% في سنة 1996 إلى 18% سنة 2009. وتفيد استطلاعات الرأي والدراسات حول الموضوع، أن تشكيل "اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات" في العام 2001، وتحديداً قبل انتخابات رئاسة الحكومة، والتي تضم حركة أبناء البلد وشخصيات أكاديمية وجماهيرية وإعلامية فلسطينية فاعلة في الداخل، لها دور أساسي في تخطي التهمة المعهودة بـ"مساعدة الأحزاب الصهيونية" التي تطلقها عادة الأحزاب العربية المشاركة في الانتخابات، لحث الجمهور العربي على المشاركة.

لقد شاركت معظم القوى السياسية العربية في حملة مقاطعة انتخابات رئاسة الحكومة في 2001، بعد جدل واسع حول طريقة التعبير عن الغضب العربي. فاقترح البعض "الورقة البيضاء" خشيةً من أن تؤدي المقاطعة الانتخابية الى نهج سياسي متواصل؛ غير أنه تم أخيراً اختيار نهج المقاطعة. واعتبرت الدوائر الصهيونية أن هذا "السلوك السياسي للفلسطينيين في إسرائيل... يمثل الدخول الحقيقي للعرب الى السياسة الإسرائيلية كقوة مؤثرة، و"إعلان الاستقلال الانتخابي للمجتمع العربي"... و"زلزال""[23]؛ إذ لم يشارك في هذه الانتخابات إلا 18% من أصحاب حق الإقتراع العرب. ومنذ تلك الفترة، أصبحت المقاطعة الانتخابية نمطاً واضحاً للتعبير عن رفض سياسة الاحتلال من جهة، وسياسة المشاركة في مؤسساته من جهة أخرى.

تبيّن في دراسة ظاهرة الامتناع عن التصويت في هذه الانتخابات، التي تعتبر مختلفة عن انتخابات المجالس البلدية، أن المقاطعة الأيديولوجية تمثل الشريحة الأكبر من الممتنعين عن التصويت، والتي تقوم بها الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح وحركة أبناء البلد. وتليها المقاطعة السياسية، التي تعبر عن عدم ثقة الجمهور بأن التغيير سيكون عن طريق المشاركة في الكنيست، أولاً. وتعبر هذه المقاطعة أيضاً عن استياء الجمهور العربي من الصراعات الداخلية بين أحزاب متفقة بالعموم على برنامج عملي تدافع عنه، ولو بالحد الأدنى. هذا ما يدل عليه استطلاع رأي أجراه مركز مدى الكرمل، حيث "يظهر أن 86% من العرب في الداخل صرحوا أنهم سيصوتون لقائمة عربية موحدة؛ وأنه في حال جرت الانتخابات بقوائم منفردة، تبدو نتيجة الفرضية مغايرة، أي تنخفض نسبة التصويت إلى 63.3%.." ويؤكد هذا الاستطلاع نتيجة استطلاع آخر حول فرضية القائمة العربية الموحدة الذي أجراه مركز موشيه دايان، حيث قال 60% من المصوتين إنهم سيدلون بأصواتهم للقائمة المفترضة. تدل هذه الأرقام أن عدم التصويت للأحزاب العربية في انتخابات الكنيست سببه الاعتقاد بعدم إمكانية

[22] "الفلسطينيون في اسرائل" دليل...
[23] د. أسعد غانم ومهند مصطفي، ص. 209.

النواب العرب في تغيير الواقع العنصري والاحتلالي من خلال مشاركتهم في هذا الصرح الصهيوني، و"اعتبار العمل السياسي البرلماني عائقاً أمام إعادة تنظيم المجتمع العربي".

وتركّز اللجنة - في المنشور الذي أصدرته اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات قبيل انتخابات الكنيست عام 2006، والتي تدعو فيه المصوتين العرب الى مقاطعة الانتخابات البرلمانية، لأسباب أيديولوجية وسياسية - على "الأساس الوطني المبدئي والقاضي بالامتناع عن أخذ دور سياسي فعّال في دعم المؤسسة الإسرائيلية الأعلى، ألا وهي الكنيست، من خلال التصويت لها ودعم شرعيتها، وهي الممثلة للدولة الي أقيمت على أنقاض شعبنا ولا زالت تمارس القمع والاضطهاد اليومي ضد ابنائه..." وعلى "عدم القدرة على التأثير من خلال العمل البرلماني؛ إذ يتحول ممثلو الأحزاب العربية بعيد الإنتخابات الى معارضة ثابتة، حيث لا يملكون أي خيار يذكر..."[24]

وتشكل المقاطعة السياسية، إلى جانب المقاطعة الأيديولوجية (رغم الفرق البسيط بين الاثنتين وخاصة في ظرف صعود المد الجماهيري التي شهدته الساحة الفلسطينية في الداخل) "احتجاجاً على السياسة البرلمانية أيضاً. إذ يرى المقاطعون أن هناك في المقابل برامج سياسية "خارج – برلمانية" يمكن أن تحقق ما لا يستطيع العمل البرلماني تحقيقه"[25].

ودونما الخوض في عرض تفصيلي للأحزاب المشاركة في الانتخابات، من المهم النظر إلى بعض ملامحها من ناحية نظرتها إلى المشهد الفلسطيني العام، وأهم طروحاتها لاستنهاض المجتمع الفلسطيني والدفاع عنه أمام الهجمة التهويدية والاحلالية لدولة الاحتلال ومجتمعه.

يعتبر **الحزب الشيوعي** في شقه "الإسرائيلي" أقدم الأحزاب المشاركة في الكنيست والمدافعة عن حقوق الفلسطينيين في الداخل. وبعد انشقاق، في الستينيات، شهد خروج الصهاينة اليهود من صفوفه، أصبح الحزب يمثل تطلعات شريحة مهمة من الفلسطينيين، في ظل غياب أو ضعف التيار القومي والوطني، الذي أبعدت أو سجنت رموزه. ورغم اعترافه بشرعية قيام الدولة الصهيونية، فإن الحزب الشيوعي يدافع عن مصالح الفلسطينيين في الداخل ويطالب بالمساواة بين كافة المواطنين "الإسرائيليين"، ويهدف إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود الـ 67، جنباً إلى جنب "إسرائيل"، التي يسعى إلى جعلها دولة ديموقراطية وغير صهيونية. ورغم أنه "يرفض بشكل قاطع التنظيم على أساس قومي عربي، إذ ينظر إلى هذا

[24] نفس المصدر، ص 232.
[25] المصدر نفسه.

الأمر على أنه نزعة انفصالية تضر بنضال الفلسطينيين"، من الملاحظ أن صفوفه مؤلفة غالباً من الجمهور العربي، وتمثل بعض الوجوه اليهودية القيادية انتماء الحزب إلى المنظومة الشيوعية التي ترفض هذا الانفصال، كالنائب دوف حنين مثلاً. وقد شكل الحزب الشيوعي - حتى الثمانينات - التيار العربي الوحيد ضد الأحزاب الصهيونية وملحقاتها العربية. ففي العام 1981، حصل على 37% من أصوات الجمهور العربي، مقابل الأحزاب الصهيونية، قبل نشوء أحزاب وقوائم عربية أخرى ستتقاسم معه وترفع نسبة الأصوات العربية للتيارات الوطنية مقابل الأصوات العربية للأحزاب الصهيونية التي انخفضت إلى نسبة 18% في انتخابات 2006 و2009. وفي آخر انتخابات للكنيست الصهيونية، حصل 3 أعضاء من "حداش" (الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة)، التي تنطق باسمه وتمثل سياسته، فلسطينيين واسرائيلي، على مقاعد برلمانية، كما أنه يسيطر على عدة مجالس بلدية في المناطق العربية، وأهمها بلدية الناصرة. ولكن يبدو أن الجبهة تتجه نحو الاستقلالية عن الحزب، كما تشير نتائج المؤتمر الأخير (2007) للحزب، و"بدا واضحاً للجبهة والحزب أن المعادلة التاريخية مع الحزب قد تغيّرت؛ ففي الماضي كانت قواعد الحزب تشكل القاعدة الشعبية للجبهة، أما اليوم فإن الجبهة تشكل ضماناً لبقاء الحزب"[26].

بعد الانتفاضة الأولى، التي شهدت عنف المؤسسة الصهيونية الممثلة بحزب العمل الصهيوني بقيادة رابين في مواجهة "أطفال الحجارة"، أعلن العضو العربي في هذا الحزب، عبد الوهاب دراوشة، استقالته من الحزب ومن قائمته الانتخابية، وشكل في العام 1988 حزباً عربياً جديداً يمثل طموحات الشعب الفلسطيني في الداخل. فكانت هذه الخطوة ضربة قاسية للتيار المتصهين، أي الذي كان يمثل الأصوات العربية داخل الأحزاب الصهيونية، وخاصة حزب العمال، الذي لم يحصل إلا على 5% من الأصوات العربية في الانتخابات الأخيرة.

هكذا بدأ يتبلور، منذ تلك الفترة، تمثيل عربي واضح في الكنيست ساهمت فيه، بعد اتفاقيات أوسلو، حركتان جديدتان على الساحة السياسية، هما: "التجمع العربي الديموقراطي" و"الحركة الإسلامية". نشأت الأولى في العام 1995، وتشكلت من بعض التنظيمات، كـ"حركة ميثاق المساواة" (التي أسسها عزمي بشارة)، وأعضاء سابقين في أحزاب قومية وتقدمية، وناشطين في مجالس بلدية، ومنشقين عن حركة أبناء البلد (عوض عبد الفتاح). ورغم اعتراضها على سياسة الجبهة "حداش"، التي تتهمها بعدم الالتفات الواضح للطموحات القومية للشعب الفلسطيني، إلا إن الحركة خاضت أولى معاركها الإنتخابية عام 2006 للحصول على مقاعد في الكنيست، بالتحالف مع "حداش" في قائمة موحدة. ويتميّز التجمع

[26] د. أسعد غانم ومهند مصطفى، الفلسطينيون في اسرائيل، ص 164.

الوطني بطرح تحويل دولة الاحتلال الى دولة لكل مواطنيها، الى جانب التشديد على الانتماء القومي والوطني.

أما الحركة الاسلامية، فقد نشأت في فلسطين المحتلة عام 1948 في الثمانينات، كحركة تخوض معارك انتخابية في الدوائر المحلية، وتعمل على تحصين المجتمع الفلسطيني ضد فقدان هويته الدينية والوطنية. وبعد اتفاقيات أوسلو، حين طرح بقوة موضوع انفصال مسار المجتمع الفلسطيني في الداخل عن المسار العام - أي ضرورة خوض معركة داخل المؤسسة الصهيونية للحصول على الحقوق الفلسطينية - انشقت الحركة الإسلامية حول المشاركة في انتخابات الكنيست بين الشق "الجنوبي" (برئاسة الشيخ عند الله نمر درويش) والشق "الشمالي" (بقيادة الشيخ رائد صلاح من أم الفحم) الرافض للمشاركة في هذه المؤسسة. يعتقد الشيخ رائد صلاح أن "إسرائيل كدولة لا يمكن أن ترتقي في تعاملها مع المواطنين العرب ما دامت تتقوقع في يهوديتها، وإنها دولة اليهود أولاً وقبل كل شيء، وما دام البُعد الأمني في التعامل مع الأقلية العربية هو الركيزة الأساس."[27]

تخوض الأحزاب العربية والإسلامية معركتها الانتخابية للتمثيل العربي في الكنيست وفق برامج متشابهة إلى حد كبير، مما يسمح لها بالتحالف مع ذلك الحزب أو تلك الجبهة، لخوض استحقاق الساعة. وتشمل مطالب كافة الأحزاب مناهضة الصهيونية والتمييز العنصري ورفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، والمساواة بين كل المواطنين، العرب واليهود؛ كما ترفض تدمير القرى غير المعترف بها في النقب وفي المناطق الأخرى من فلسطين التاريخية، وتدمير وتهويد الأحياء العربية في المدن الساحلية، والاستيطان على الأراضي العربية، ومصادرة الأراضي العربية. وتطالب هذه الأحزاب بالحرية للمجتمع العربي وكامل حقوق المواطنة. وترفض تهويد البرامج التعليمية. وتطالب معظم هذه الأحزاب بعودة المهجرين إلى قراهم وبلداتهم، كما وتتفق، بشكل عام، على رفض الخدمة المدنية للشباب العربي. مما يعني أنه من ناحية البرامج، تجتمع القوى السياسية على هذه المطالب الأساسية. ويقف النواب العرب مع بعضهم البعض للدفاع وحماية أي عضو يتم التهجم عليه من قبل النواب الصهاينة أو الانتقاص من حقوقه، أو حتى التعرض له من قبل الشرطة، من خلال الوقفات التضامنية مع نشطاء في الساحة الفلسطينية. وتختلف الأحزاب العربية المشاركة في الكنيست فيما بينها بما يخص الملف الداخلي، من ناحية طبيعة عملها الميداني، والمشاركة الفعالة أو غير الفعالة لناخبيها في التحركات الجماهيرية، وطبيعة علاقتها

[27] د. أسعد غانم ومهند مصطفى، نفس المصدر، ص 168.

مع المؤسسة الصهيونية أو ممثليها، أو علاقتها مع رؤساء المجالس البلدية؛ كما تختلف من ناحية أخرى حول الطروحات الفكرية أو العقائدية.

أما بالنسبة إلى نظرتها إلى القضية الفلسطينية ككل، سواء حول مصير الأراضي المحتلة عام 1967 أو قضية اللاجئين وعودتهم إلى البلاد، فهناك اختلاف في مواقف الأحزاب العربية يصل إلى حد التناقض أحياناً. تجتمع القوى السياسية المشاركة في الكنيست على رفض مبدئي لأية تسوية تقود إلى "تبادل أراضي" بين المثلث والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. كما أنها متفقة على مبدأ الدولة الفلسطينية في حدود الـ 67، إلا بعض الأصوات الحديثة في التجمع الوطني الديموقراطي التي تنادي بالدولة الواحدة، ثنائية القومية أو "دولة لكل مواطنيها" على كافة الأراضي الفلسطينية. جاء في مؤتمرالـ 16 للحزب الشيوعي أنه متمسك بمبدأ حق تقرير المصير، ويطالب بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، وأن "إحلال السلام ممكن بالاعتراف المتبادل بالحقوق القومية المشروعة لشعب إسرائيل وللشعب العربي الفلسطيني". أما فيما يخص عودة المهجرين في الداخل إلى قراهم، فتأكد الجبهة الديموقراطية للمساواة والسلام على المطالبة بعودتهم إلى قراهم، في الوقت الذي لا تشكل عودة اللاجئين إلى أراضيهم وبلداتهم مادة متداولة في أدبياتها، إلا من خلال أدبيات السلطة الفلسطينية، وتنادي بحق "اللاجئين في الاختيار بين العودة إلى وطنهم أو الحصول على تعويضات طبقاً لقرارات الامم المتحدة"[28].

أما فيما يخص التجمع الوطني، فإنه يتبنى المطالبة بحق عودة اللاجئين بعد ضغط عدة مؤسسات وجمعيات، وخاصة بعد انتفاضة الأقصى. وقد بقي هذا الموضوع مطروحاً عند الأحزاب العربية بالشكل الذي تبنته السلطة الفلسطينية، أي من خلال التسوية السياسية، التي تراعي متطلبات الدولة اليهودية.

شهدت فترة انتفاضة الأقصى ابتعاد التجمع الوطني الديموقراطي عن السلطة الفلسطينية، وخاصة بعد "فك الارتباط" مع غزة أو الانسحاب الإسرائيلي، وبعد الانتخابات التشريعية التي أدت إلى فوز حركة حماس. رأى التجمع أن "فك الارتباط" لعبة صهيونية خطيرة، هدفها ضم أجزاء من الضفة الغربية، ورفض التصويت عليها في الكنيست الصهيوني. في حين صوتت قائمة العربية الموحدة (عبد المالك الدهامشة وطلب الصانع وأحمد الطيبي) إلى جانب الأحزاب الصهيونية، باعتبار أن "فك الارتباط" هو خطوة باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وكان حصار غزة، وموقف السلطة الفلسطينية منه، مادة جديدة لابتعاد التجمع الوطني الديموقراطي عن طروحات السلطة الفلسطينية، فيما يخص التنسيق الأمني والمفاوضات. أما بالنسبة إلى

[28] انطوان شلحت، "عرب 1948 : تهميش مزدوج"، ملحق فلسطين الصادر عن جريدة السفير، بيروت عدد "منظمة التحرير، الهوية والكيان".

التجمعات الانتخابية والشخصيات البارزة فيها، فقد بقيت داعمة لمواقف السلطة الفلسطينية، دون الدخول في معركة مع حكومة حماس في غزة.

وكما أشرنا سابقا، رفضت حركتان سياسيتان المشاركة في انتخابات المؤسسة الصهيونية على أساس أيديولوجي وسياسي، هما الحركة الإسلامية - بجناحها الشمالي - وحركة أبناء البلد، ذات الطابع القومي واليساري. وقد تمثلت مشاركتهما في الحياة السياسية من خلال المؤسسات والجمعيات والحركات الشعبية التي كانت تتصدى للمشروع الصهيوني. وبينما كانت الحركة الإسلامية لا تدعو إلى مقاطعة الانتخابات، بل اكتفت برفض المشاركة فيها، شاركت حركة أبناء البلد بـ "اللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات". وطرحت الحركة الإسلامية مشروع "المجتمع العصامي"، وبدأت بإقامة مشاريع اقتصادية ومؤسسات بديلة في مجالات الحياة المختلفة، لقطع التبعية بين الوسط العربي وبين "الكيان الإسرائيلي" ومؤسساته[29]. طرح الشيخ رائد صلاح هذا المشروع ساعياً إلى حماية وتمكين المجتمع الفلسطيني في الداخل. يقوم المشروع على ثلاثة أصول[30]، الأول هو إحياء الموارد المالية الذاتية، من خلال إحياء فريضة الزكاة وزكاة الفطر وإحياء باب الوقف الاسلامي وباب الصدقة الجارية وباب الوصية؛ إذ يرى الشيخ أن إحياء الموارد المالية الذاتية يفكّك حالة التبعية ويعمّق من إستقلالية القرار السياسي العربي. والثاني هو إقامة مشاريع ذات صلة شمولية، مثل المدارس والمستشفيات الأهلية، ثم التواصل مع العالم العربي والإسلامي. ورغم إنتقاد المشروع، من ناحية كونه مشروع مرتبط بشخصية الشيخ رائد صلاح أولاً ثم عدم تأصيله حتى من داخل المرجعية الإسلامية نفسها، يطرح المشروع بديلاً إجرائياً عن "حل الدولتين" أو "الدولة الواحدة". يقول الشيخ رائد صلاح حول "المجتمع العصامي": "لم يبق لدينا إلا العمل على بناء مجتمعنا العربي الفلسطيني في حدود 1948 كمجتمع عصامي، وهو ذاك المجتمع الذي يستثمر أرضه ورأس ماله وقدراته العلمية وقدراته السياسية وجمعياته ومؤسساته وسلطاته المحلية وعلاقاته الإنسانية الواسعة لبناء ذاته وتوفير الخدمات اليومية الشاملة لأبنائه في كل شيء...وهذا يدعونا أن نطالب أن يكون لنا ممثلون في (الجامعة العربية) وفي (المؤتمر الاسلامي) وفي المؤسسات العالمية العربية والإسلامية...".

[29] د. خليل نخلة، مستقبل الأقلية الفلسطينية في اسرائيل، ايلول 2008، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية.
[30] د. أسعد غانم ومهند مصطفي، ص 341 - 344

الأطر الممثلة للجماهير العربية:

منذ هبّة الأقصى، أخذت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية تلعب دوراً مميزاً بين فلسطينيي الداخل لأنها استطاعت توحيد قواها، محاولة تخطي الانقسامات السياسية التي تطفو على السطح أمام كل استحقاق انتخابي في البلاد. إلا أن تاريخ عمل هذه اللجنة، والترسبات الماضية، والاختلافات السياسية، ما زالت تقف عائقاً أمام تحويلها إلى منبر منتخب يمثل كافة الفلسطينيين، بديلاً أو إلى جانب التمثيل العربي في الكنيست.

تألفت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية (لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في "إسرائيل") في العام [31] 1982، خلال الحرب على لبنان، كهيئة عليا تضم، إضافة إلى لجنة رؤساء السلطات المحلية التي تشكلت سابقاً، النواب العرب في الكنيست وأعضاء اللجنة المركزية في النقابة الصهيونية (الهستدروت)، وممثلي الأحزاب واتحاد الطلبة العرب وممثلين عن المجلس القطري لأولياء الأمور العرب وممثلين عن فلسطينيي المدن "المختلطة". وقد انبثقت عن لجنة المتابعة لجان فرعية "تعنى بتحسين وتطوير أوضاع المواطنين العرب في مجالات معينة"، أهمها التعليم والصحة والوضع الاجتماعي. ولكن سرعان ما تراجع دور لجنة المتابعة في التسعينات بسبب عدة عوامل، منها "السعي للحفاظ على الوئام الداخلي على حساب طرح ومواجهة المسائل الجوهرية، وأخذ القرارات بشأنها"، إضافة إلى كون أعضاء لجنة المتابعة هم، في معظمهم، رؤساء سلطات محلية انتخبوا على أساس "انتمائهم الحمائلي"[32].

لكن، وبعد اندلاع هبّة الأقصى في العام 2000 وما تبعها من تحديات أمام المجتمع العربي، لعبت لجنة المتابعة دوراً بارزاً في توحيد الصفوف. لقد ساهم السيد شوقي خطيب، الذي ينتمي الى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، خلال ترأسه لجنة المتابعة (2003 - 2008)، في مأسسة اللجنة ومحاولة إعادة بنائها، كما أنه بدأ في صياغة "التصور المستقبلي" لفلسطينيي 48، "وقام بتأصيل نمط من العلاقة بين المجتمع الأهلي العربي وبين لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، حيث اعتبر أن مؤسسات المجتمع الأهلي تمثل جهات استشارية للجنة المتابعة" [33] (مركز عدالة مثلا أو المركز العربي للتخطيط البديل)، كما قامت بعض لجانها الفرعية بدور مميز للدفاع عن الحريات العامة ونصرة الأسرى والمشاركة في الدفاع عن الفلسطينيين المهددين في المدن "المختلطة"، بعد أن دخلت إليها مؤسسات وجمعيات "المجتمع المدني". لكن، ورغم دورها المتصاعد في تنظيم وتحديد التحرك الجماهيري في المناسبات

[31] دليل اسرائيل 2011
[32] نفس المصدر
[33] د. أسعد غانم ومهند مصطفي، ص 270

الوطنية، وإعلان الإضراب أو المشاركة في التصدي للمشاريع أو القوانين العنصرية، إلا أنها ما زالت تخضع أحياناً لبرامج أو تطلعات الأحزاب أو القوى السياسية الأقل ديناميكية. إذ امتنعت عن المشاركة، كلجنة متابعة، في بعض المناسبات، أو خفضت سقف التحرك العام. وطالما لم يتم انتخاب أعضاء اللجنة، لأن قضية انتخابهم تثير تحفظات قوى سياسية كالحزب الشيوعي مثلاً، فستبقى فاعلية لجنة المتابعة رهينة الشخصية التي تترأسها، ولجانها الفرعية رهينة الشخصيات المساهمة فيها. شارك الرئيس الحالي للجنة السيد محمد زيدان في أسطول الحرية لفك الحصار عن غزة، إلى جانب النائبة في الكنيست عن التجمع الوطني الديموقراطي "حنين زعبي" والشيخ "رائد صلاح"، رئيس الحركة الإسلامية؛ مما يدل على رفع سقف التطلعات في المجتمع الفلسطيني في الداخل من ناحية، وفي اللجنة العليا من جهة أخرى.

تطرح بعض القوى السياسية والاجتماعية موضوع انتخاب أعضاء لجنة المتابعة العليا، بدلاً من أن يكون الأعضاء ممثلين منتدبين عن أحزابهم وقواهم ومنظماتهم والمجالس المحلية. إلا أن هذا الطرح، الذي تؤيده كل من الحركة الإسلامية في شقها الشمالي والتجمع الوطني وحركة أبناء البلد وغيرهم من الجمعيات وائتلافات الجمعيات، يلاقي رفضاً من بعض الشخصيات والأحزاب، لكونه يشكل انقلاباً على "العرف" الذي سارت عليه اللجنة منذ تأسيسها. وبالنسبة إلى القوى غير المشاركة في انتخابات الكنيست، فإنها تعتبر أن انتخاب أعضاء اللجنة قد يشكل مدخلاً إلى تمثيل فلسطيني لهيئة جامعة يمكن اعتبارها "برلماناً عربياً"، تقود تحركات المجتمع العربي، وتدافع عن مصالحه أمام دولة الاحتلال، وإن يرى البعض أن تلك الهيئة بإمكانها أن تحل مكان التمثيل العربي في الكنيست. ويمثل هذا الطرح تحدياً واضحاً لدولة الاحتلال وسياستها "الاندماجية". إلا أنه لا يلاقي الترحيب من بعض الجهات التي تعتبر أن تلك الخطوة قد تؤدي إلى تكريس الفصل العنصري في المقابل.

تصورات مستقبلية تنادي بالمواطنة الكاملة وتكرس التجزئة

أصدرت ثلاث مؤسسات أو جهات فلسطينية، بين العامين 2006 و2007، ثلاث وثائق تعبر عن التطلعات المستقبلية للنخب الفلسطينية في الداخل في دولة الاحتلال "إسرائيل". وهذه المؤسسات هي: أولاً "اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل"، التي تبنّت "التصور المستقبلي" عام 2006 الذي صاغته مجموعة من "السياسيين والمثقفين الفلسطينيين في الداخل والممثلين لتوجهات سياسية مختلفة". أما الثانية، فهي وثيقة قانونية، باسم "الدستور الديمقراطي"، قدمه مركز"عدالة"، القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل في العام 2007. وأما الوثيقة الثالثة، فهي "وثيقة حيفا" التي تعتبر صياغة سياسية للوثيقة القانونية.

تقدم هذه الوثائق رؤى سياسية لتغيير واقع "الأقلية" العربية في الكيان "الإسرائيلي". ورغم بعض التباين بينها، وخاصة بالنسبة إلى طبيعة الدولة المنشودة، إلا أنها تطالب جميعها بتصحيح "الغبن التاريخي الذي أوقعته دولة إسرائيل بالشعب الفلسطيني جراء قيامها". أولاً، عبر الاعتراف بهذا الغبن، ومن ثم تصحيح الوضع عبر الاعتراف بحقوق "الأقلية الأصلية" في هذه البلاد، وبناء دولة "لجميع مواطنيها"، يتمتع فيها الفرد والجماعة بحقوقهم كافة.

في مقدمتها لوثيقة حيفا، اعتبرت إدارة المشروع أن الوثائق الثلاث تمثل "نصوصاً أساسية لمؤسسات الأقلية الفلسطينية... في سعيهم إلى التشديد على هويتهم الوطنية، وحقوقهم الوطنية، وحقهم في الديموقراطية وفي المواطنة المتساوية."[34] كما تدلل على أن "مجتمعنا وصل إلى مرحلة يستطيع فيها التعبير، بصورة واضحة، عن رؤيته الجماعية، وإلى جعل صوته مسموعاً."

تميزت الوثيقة الأولى ("التصور المستقبلي") بشموليتها؛ إذ تناقش كافة أوضاع فلسطينيي الداخل وتقدم اقتراحات أو تصورات لنهوض المجتمع الفلسطيني في كل المجالات، كأقلية قومية داخل الكيان. تطالب الوثيقة بحق الجماعة بإدارة شؤونها الخاصة (الثقافية والتعليمية والدينية)، وكأفراد مواطنين في الدولة. كما تطالب بـ"إقرار الدولة بكونها وطناً مشتركاً لمواطنيها من العرب الفلسطينيين واليهود"، والاعتراف "بالحقوق الخاصة بالأقليات، حسب المواثيق الدولية، بحيث تقر بأن للعرب الفلسطينيين في "إسرائيل" مكانة خاصة في مؤسسات المجتمع الدولي".

---

[34] في "مستقبل الأقلية..." مدار

من جهتها، تقترح جمعية عدالة "دستوراً لدولة إسرائيل على أساس دولة ديموقراطية ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات"، يعتمد على "المواثيق الدولية بخصوص حقوق الإنسان".

أما وثيقة حيفا، فهي تتطلع إلى "مستقبل تتحقق فيه المصالحة بين الشعب اليهودي الإسرائيلي والشعب العربي الفلسطيني." وترى أن "حل الدولة الديموقراطية المؤسسة على المساواة بين المجموعتين القوميتين – اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين في إسرائيل - هو الحل الذي يضمن حقوق المجموعتين على نحو عادل ومتساو. ويحتم ذلك تغيير المبنى الدستوري، وتغيير تعريف دولة إسرائيل، من دولة يهودية إلى دولة ديموقراطية، تتأسس على المساواة القومية والمدنية بين المجموعتين القوميتين، وإرساء أسس العدالة والمساواة بين كافة مواطنيها وسكانها".

في تقييمه لهذه الوثائق الثلاث، كتب خليل نخلة بأن "الهدف يتراوح من تحقيق مساواة كاملة للأقلية الفلسطينية، كحق من حقوقها القومية والمدني، إلى إحداث تغيير جذري في هيكلية الدولة الإسرائيلية لكي تستوعب جميع استحقاقات المواطنة الكاملة"[35].

تقع أهمية هذه الوثائق كونها جاءت تتويجاً لمرحلة نضالية خصبة ضد المؤسسة الصهيونية التي سعت منذ اتفاقيات أوسلو إلى ترسيخ فكرة يهودية الدولة، أي إقصاء أو "أسرلة" المجتمع الفلسطيني في الداخل. مقابل هذا التوجه، أكّد فلسطينيو الداخل، وخاصة بعد هبّة الأقصى، على حقهم في البقاء في بلادهم، كجزء من الشعب الفلسطيني، وعلى حقهم في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية. وتم تتويج هذه المرحلة النضالية بالوثائق التي تطالب الدولة بتغيير طبيعتها العنصرية والصهيونية والتزاماتها الدولية (العلاقة مع الإمبريالية والمشروع الاستعماري، في "وثيقة حيفا")، لتصبح دولة تستوعب كل "مواطنيها" وتعمل من أجلهم.

أما بالنسبة إلى علاقة فلسطينيي الداخل مع محيطهم الفلسطيني والعربي، ضمن هذه الدولة الديموقراطية المنشودة، فلم تتطرق وثيقة "التصور المستقبلي" إلى الموضوع؛ إذ اكتفت باقتراحات من أجل تنظيم شؤونها الداخلية، بعيداً عن كل تواصل اقتصادي أو سياسي مع "الدولة الفلسطينية" المرتقب إقامتها على الأراضي المحتلة عام 1967. كما لم تتطرق إلى قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم أو حقهم بالعودة، ولا إلى الطبيعة العدوانية للدولة "الإسرائيلية" التي احتلت أراض عربية وفلسطينية وتهدد أمن المنطقة. لقد حصر "التصور المستقبلي" تطلعات النخبة الفلسطينية المعدّة للوثيقة في الوضع الداخلي.

---

[35] خليل نخلة "ماذا بعد؟" في مستقبل الأقلية...

أما "الدستور الديموقراطي"، فيَعتبر أنه من المفترض "في دولة لا تسيطر وتحتل شعباً آخر، وقائمة على المساواة التامة بين كافة سكانها وجميع مجموعاتها، يحترم المواطنون اليهود والعرب حقوق بعضهم بعضاً بالحياة بسلام وكرامة" (البند 9)؛ أي أن الوثيقة تعتبر مسبقاً أن دولة "إسرائيل" قد انسحبت من كافة الأراضي المحتلة عام 1967، وأن الدولة الفلسطينية قائمة على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ مما يعني أن الوثيقة قد تبنت مشروع الدولتين، الفلسطينية من جهة، والدولة "الإسرائيلية" الديموقراطية لجميع مواطنيها من جهة أخرى، دون أي اعتبار لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وانعكاسات العودة على بنية الدولة.

الوضع يختلف قليلاً بالنسبة إلى "وثيقة حيفا" التي أقرت بحق عودة اللاجئين. إذ تعتبر الوثيقة أن المصالحة تتطلب "الاعتراف بحق العودة والعمل على تطبيقه وفقاً لقرار الأمم المتحدة 194، وإنهاء الاحتلال وإزالة المستوطنات من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ العام 1967، والاعتراف بحق شعبنا الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وذات السيادة، وبحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، المستندة إلى كونهم أقلية وطن".

من البديهي أن نتساءل، كما فعل الباحث رائف زريق[36]، كيف يمكن اعتبار فلسطينيي الداخل "أقلية" إن عاد اللاجئون إلى وطنهم، كما تطالب به الوثيقة؟! إذ من المفترض أن يعود اللاجئون إلى الأراضي المحتلة عام 1948 بأغلبيتهم الساحقة، بما فيهم اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يجب إضافة سؤال آخر حول مفهوم "حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني" الذي تتحدث عنه الوثيقة. فهل الحق في تقرير المصير لا يشمل الأراضي المحتلة عام 1948؟ وهل يحق لجزء من الشعب الفلسطيني أن يقرر مسبقاً ماذا سيكون شكل الدولة الفلسطينية (على الأراضي المحتلة عام 1967 مثلا)، أم أنها صيغ بلاغية متعارف عليها، أراد معدّو الوثيقة إدراجها لإضافة بعد قومي ووطني للوثيقة، تفتقد إليه وثيقة "التصور المستقبلي"؟

ومن جهة أخرى، تعتبر "وثيقة حيفا" أن المصالحة (بين القوميتين) تتطلب تغييراً شاملاً للسياسة العدوانية "الإسرائيلية" تجاه شعوب المنطقة، وخاصة في "إطار سياسة الهيمنة الأميركية"؛ وتؤمن أن المصالحة المبنية على التخلي "الإسرائيلي" عن مكوناته الأساسية (الاحتلال، العنصرية، السياسة الاستعمارية والعدونية)، مقابل الاعتراف "بحق الشعب اليهودي الإسرائيلي بتقرير مصيره" سوف "يخلق ظروفاً سياسية تمكّن من بناء الثقة والتعاون والاحترام المتبادل بين الدولتين المستقلتين والديمقراطيتين: الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل."

[36] رائف زريق، "قراءة في النص" في "مستقبل الاقلية ..."

استقبلت الدوائر الصهيونية وجمهوره الواسع هذه الوثائق الثلاث بعدائية كبيرة؛ واعتبرت الأجهزة الأمنية أنها تشكل تهديداً خطيراً على مستقبل الدولة اليهودية. وسارعت الدوائر الصهيونية إلى إقامة مؤتمرات واجتماعات موسعة لطرح بدائل عنها، ولكن دون تسميتها، تؤكد على طبيعة دولة الاحتلال كدولة "يهودية وديموقراطية".

أما مؤتمر هرتزيليا السنوي، فقد خصص قسماً من مداولاته في العام 2007 للرد على الوثائق، معتبراً أن فلسطينيي الداخل أصبحوا في "قارب واحد مع القوى المحيطة بإسرائيل الرافضة لحقها في الوجود كدولة ديموقراطية ويهودية"[37].

وقد تباينت المواقف الفلسطينية، حسب الباحث أسعد غانم، من وثيقة "التصور المستقبلي". إذ عبرت الغالبية الساحقة (حوالي 86%) من فلسطينيي الداخل عن تأييدهم لها، في حين أبدى "التجمع الوطني الديموقراطي" رضاه الحذر، رغم انتقاده لعدم التطرق الى البعد الوطني والقومي. وفي حين أيدته "الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة" مع تحفظ الحزب الشيوعي على بعض بنوده أو إهمال بعض النقاط، كما صرح بذلك محمد بركة الذي انتقد غياب البعد الطبقي الاجتماعي، حاولت الحركة الاسلامية – الشق الشمالي، التقليل من أهمية الوثيقة لأنها لم تصدر عن لجنة المتابعة، دون الخوض في نقاش جدي حول مضمونها. أما حركة أبناء البلد، فانتقدت الوثيقة لأنها لم تطرح بشكل واضح العلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية وقضية اللاجئين. ورغم مشاركة العديد من المثقفين والسياسيين والناشطين في مجالات عديدة في صياغة هذه الوثائق، إلا أنه يمكن اعتبار "التصور المستقبلي" وثيقة تقترب من رؤية "الجبهة"؛ و"وثيقة حيفا" تقترب من رؤية "التجمع". ويشير الباحث خليل نخلة إلى أن الدعم المالي لإعداد هذه الوثائق قد تم من قبل الإتحاد الأوروبي، خصوصاً وثيقة حيفا التي أشارت إلى مصدر تمويلها. وأما وثيقة "التصور المستقبلي"، فقد تم إنجاز المشروع بدعم مالي من "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، "في أعقاب دعمه لما يسمى بـ"وثيقة جنيف"[38].

ومن جهة أخرى، أقامت حركة أبناء البلد مؤتمراً في حيفا في العام 2008، أكدت فيه على حق العودة، والدولة الواحدة لجميع مواطنيها، على كافة الأراضي الفلسطينية، كتطلع مستقبلي لشريحة من الشباب الفلسطيني في الداخل. ولكن مشاركة بعض اليهود والأجانب الغربيين في المؤتمر، تأييداً لهذه التطلعات المستقبلية، أفقدت المؤتمر طابعه الوطني الفلسطيني، وتحول إلى مهرجان تأييد لفكرة الدولة الواحدة وحق عودة اللاجئين.

---

[37] انطوان شلحت ومفيد قسوم، "الدولة اليهودية" فوق أي حقوق، قراءة عامة في ردات الفعل الاسرائيلية" في "مستقبل الأقلية.."

[38] خليل نخلة، "مقدمة" في "مستقبل الأقلية"

العودة إلى المسار الفلسطيني؟

بعد مضي أكثر من خمسة أعوام على هذه الوثائق، التي اقترحت حلولاً جزئية للقضية الفلسطينية تخص فقط فلسطينيي الداخل، في ظل دولة "إسرائيلية" قد تخلت عن مشروعها الأساسي، وهو استيطان فلسطين وإحلال السكان اليهود مكان الفلسطينيين، يبدو أن الأوضاع المتغيرة بسرعة في المنطقة قد أبعدت الوثائق عن التداول والنقاش في الوقت الحاضر. ومنذ تلك الفترة، أي 2006 - 2007، التي شهدت صياغة تلك الوثائق، أصبح من الصعب صياغة برامج محلية أو قطرية، بمعزل عن التطورات التي تجري في المنطقة. إضافة إلى أن عدم تطرق الوثائق إلى حق عودة اللاجئين، أو الأخذ بعين الاعتبار عودتهم إلى البلاد ضمن الصيغ المقترحة، قد تفشل كل هذه المساعي، أمام إصرار اللاجئين على جعل قضيتهم أساساً لأي حل للقضية الفلسطينية.

وجاءت مؤخراً الثورات أو التغييرات في المشهد العربي، إضافة إلى استلام المتطرفين زمام الأمور في دولة الاحتلال، بدعم من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية، لتمنع أي تصور أو حل جزئي، ليس في فلسطين وحدها، بل في المنطقة بأسرها.

وفي الوقت الذي كانت هذه الوثائق تناقش قبل إقرارها، بدأت شرائح واسعة من الفلسطينيين، في كل أماكن تواجدهم، ترفض فكرة الدولتين، إما لصالح طرح فكرة الدولة الواحدة ثنائية القومية، أو لإعادة طرح فكرة الدولة الديموقراطية الواحدة كما تبنتها منظمة التحريرالفلسطينية في ميثاقها الوطني، مع التخلص من المستعمرات والمستعمرين، وهو ما يتعارض مع نص الوثائق التي تبنتها بعض القوى السياسية في الداخل. إضافة إلى ذلك، فإن شريحة واسعة من فلسطينيي الداخل، ممثلة بالحركة الإسلامية، لم تشارك في هذه التطلعات، مما يفقدها زخمها الفعلي. ولهذه الأسباب، يبدو أن مصير هذه الوثائق غير واضح، حتى وإن ظلت مصدراً فكرياً وسياسياً لموصلة مقاومة مشروع الدولة اليهودية.

وفي شهر تشرين الثاني / نوفمبر من العام 2011، التقت بعض النخب السياسية والأكاديمية الفلسطينية في مؤتمر، أقيم بالتزامن في بيرزيت في الضفة الغربية ومدينة الناصرة في الجليل، للبحث عن علاقة فلسطينيي الداخل مع المشروع التحرري الفلسطيني، كمشروع يضم كافة أطياف الشعب الفلسطيني. ورغم امتناع الإسلاميين عن المشاركة في هذا المؤتمر، فإنه يمكن اعتباره مؤشراً مهماً عن التخلي عن الوثائق المستقبلية من قبل فلسطينيي الداخل، أو على الأقل مؤشرا لإعادة التفكير في مشروع العودة إلى المسار الفلسطيني، أي التطلع إلى

الحراك في الداخل كجزء من مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والاستعمار. لقد تم اقتراح صيغ جديدة، في المؤتمر، لتمثيل فلسطينيي الداخل في منظمة التحرير الفلسطينية؛ كاقتراح الأستاذ كميل منصور بتشكيل "مجلس شيوخ" إلى جانب المجلس الوطني، يشارك فيه ممثلون عن فلسطينيي الداخل، له صفة استشارية فقط، كمرحلة أولى لإعادة هذا الجزء من الشعب إلى الحضن الفلسطيني والعربي.

لقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الدموية على غزة وصمود المقاومة، ووصول اليمين الصهيوني المتطرف إلى السلطة في دولة الاحتلال، تغييرات كبيرة على الساحة الفلسطينية والساحة العربية وفي المنطقة، تمثلت في الداخل الفلسطيني بتصعيد المعركة حول هوية دولة العدو، وفي تراجع نسبي للحراك الجماهيري أمام الهجمة اليمينية العنصرية. إلا أن المجتمع الفلسطيني تخطى مرحلة "الأسرلة" والاندماج في المشروع الصهيوني، كما أوضحته الوثائق في شقها الداخلي. ينبغي رصد هذه التغييرات لمعرفة كيف ستتم العودة إلى الحضن الفلسطيني وبأية صيغة.

الخلاصة

أحدثت اتفاقيات أوسلو في العام 1994 انقساماً واضحاً داخل الشعب الفلسطيني ومساره النضالي؛ إذ فصلت فلسطينيي الداخل عن المسار العام بعد الاعتراف بالدولة الصهيونية المقامة على الأراضي المحتلة عام 1948، وتبني مشروع إقامة "دولة مستقلة ذات سيادة" على الأراضي المحتلة عام 1967، إلى جانب دولة الاحتلال. استغلت دولة الاحتلال هذه الاتفاقيات لطرح الإعتراف بها كدولة يهودية، وتسعى منذ تلك الفترة إلى تهويد كافة مناحي الحياة في فلسطين المحتلة، إلى جانب ضم وبناء المستعمرات اليهودية وإقامة كانتونات غير قابلة للحياة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وفي دولة الاحتلال، سارعت المؤسسة الصهيونية إلى سنّ قوانين عنصرية لإخضاع "الأقلية" العربية للدولة اليهودية، واعتبارها "شأناً اسرائيلياً داخلياً". إلا أن انتفاضة وهبّة الأقصى وضعت حداً لهذا المسار الصهيوني، وخاضت الجماهير الفلسطينية في الداخل معركة شرسة ضد التهويد، معلنة هويتها الفلسطينية، وحقها في الحياة الكريمة في وطنها. توجّت بعض القوى السياسية هذه النضالات بالإعلان عن وثائق مستقبلية، أرادت من خلالها رفع شأن المجتمع الفلسطيني في الداخل، عن طريق إصلاح النظام السياسي الصهيوني. غير أنها فشلت في إحداث أي تغيير في دولة الاحتلال؛ بل على عكس ذلك، وإلى جانب قوى المقاومة في المنطقة، أدت هذه الطروحات إلى انكماش أكبر في المجتمع الصهيوني على عنصريته وعدوانيته، إضافة إلى فشل المسار الفلسطيني المبني على اتفاقيات أوسلو. ومنذ بداية الثورات والتغييرات في المنطقة العربية، يبدو أن التوجه العام هو العودة إلى المسار الفلسطيني والعربي؛ إذ أصبح من الصعب وضع برامج محلية أو قطرية، بعد عودة الوجه القومي والإسلامي للصراع ضد الكيان الصهيوني والهيمنة الغربية.

حزيران 2012